المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من المنظور الاقتصادي

داليا رضا حسن أبو العلا

مدرس بقسم الاقتصاد التمويلي، كلية إدارة الأعمال، جامعة الأهرام الكندية
Dalia.reda@acu.edu.eg

Mechanisms for Enhancing Corporate Social Responsibility in Egypt from an Economic Perspective

Dalia Reda Hassan Abouelela

Assistant Professor, Financial Economic Department, School of Business
Ahram Canadian University
Dalia.reda@acu.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.369740 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.369740

تاريخ استلام البحث: 2024/5/20، وتاريخ قبوله: 2024/6/23

توثيق البحث: أبو العلا، داليا. (2024). آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من المنظور الاقتصادي. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(3)، 12 – 53.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من المنظور الاقتصادي

المستخلص

تستهدف هذه الدراسة تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، وتحديد الآليات المناسبة لتعزيز هذا الدور من المنظور الاقتصادي، وتناقش دوافع وجود المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتأثيرها على توفير السلع العامة، وتأثير الأزمات الاقتصادية عليها. وتسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وبين المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد تم عمل دراسة ميدانية، وتصميم استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من 80 مفردة، كما أجرت الدراسة أيضًا التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات المرتبطة بدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة. وكشفت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة، وبين التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة إلى عدد من الآليات، تم تحديدها في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة، تمثلت أهمها في توحيد جهود الجهات المختلفة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية من خلال كيان مؤسسي بهدف تعظيم الاستفادة من تلك الجهود.

الكلمات الدالة: رأس المال الاجتماعي، الحوكمة، خطر معنوي، السندات الخضراء، التحليل الرباعي SWOT

المقدمة

شهدت السنوات الماضية اتجاهًا متزايدًا نحو تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور اقتصادي، واستمر الجدل في الأدبيات حول آثارها؛ فبينما يرى بعض الاقتصاديين أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحقق من خلال عملها على تحقيق الأرباح، وأن تقديم الخدمات الاجتماعية هو دور الحكومة، يرى فريق آخر أن الشركات يمكن أن تقوم بدور أكبر في مجال المسؤولية الاجتماعية، خاصة عندما تفشل الحكومات في توفير بعض المنتجات أو الخدمات، أو في حالة وجود عوامل خارجية سلبية للإنتاج والتوزيع الخاص.

والواقع أن مدارس الإدارة سيطرت لفترات زمنية طويلة على الأدبيات المختلفة التي تتناول المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولعقود طويلة لم يلعب الاقتصاديون دورًا في تحديد اتجاه تلك النظريات، ولم يمتد الفكر الاقتصادي إلى الاهتمام بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على اهتمام مدارس الإدارة بدراسة حقوق غير المساهمين في الشركات (non-shareholders)، وبتطوير المفاهيم الخاصة بأصحاب المصلحة (stakeholders)، ويقصد بهم أي فرد أو مجموعة من الأفراد لها مصلحة في نتائج الأعمال، سواء من المساهمين أو غير المساهمين؛ الأمر الذي انعكست آثاره على اهتمام علم الإدارة بالعديد من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية؛ مثل قضايا البيئة، وحقوق العاملين، والتأثير على الربحية، وثروة المساهمين، وغيرها من القضايا. ونتيجة لذلك فقد حدث تشابك بين الأبعاد الإدارية والاقتصادية لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ مما أدى إلى تداخل التحليل الاقتصادي للآثار الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات مع نظريات علم الإدارة (McWilliams, 2014).

وفي ضوء ما سبق، بدأت الأدبيات تتجه إلى تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من جانب العديد من الجهات الحكومية، وغير الحكومية، والشركات الخاصة في مصر بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من خلال هذا المنظور؛ خاصة أن اضطلاع الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يسهم مساهمة فعَّالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وتستهدف الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة –رؤية مصر 2030– أن يصبح الاقتصاد المصري بحلول عام 2030 اقتصادا معرفيا متنوعا، يعتمد على الابتكار والمعرفة، وأن تصبح مصر من أفضل 30 دولة في العالم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (بلبع، 2018).

تسعى الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية في مصر من المنظور الاقتصادي بهدف تحديد آليات تعزيز دورها خلال السنوات القادمة، كما تحاول الدراسة الاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة والتساؤلات البحثية

يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي: كيف يمكن تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من المنظور الاقتصادي؟ وما الآليات المناسبة لتعزيزها في ضوء هذا التقييم؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ما تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي؟
- ما دوافع وجود المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ وما تأثيرها على الاقتصاد؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة؟
- ما تأثير الأزمات الاقتصادية على المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- ما تقييم الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر؟
- ما تقييم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية في مصر وبين التنمية المستدامة؟
- ما آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب الدولية الرائدة؟

أهمية الدراسة

يوجد عدد كبير من الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر والبلدان العربية من منظور إداري، ومن منظور محاسبي. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها إحدى الدراسات القليلة التي تهدف إلى تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من منظور اقتصادي، بعيدا عن سيطرة نظريات علم الإدارة ونظريات التمويل على تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

فرضيات الدراسة

في ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة، تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) وبين تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر من المنظور الاقتصادي، ولتحديد الآليات الممكنة لتعزيز دورها خلال الفترة القادمة، وتمثلت الأدوات المستخدمة في المقابلة، والاستبيان، وتم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات والتقارير الرسمية المحلية والدولية.

استخدمت الدراسة التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد نقاط القوة، والضعف، والمخاطر، والفرص المتاحة؛ لتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، فبعد المقدمة، يعرض الجزء الأول الأدبيات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي. ويناقش الجزء الثاني تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر؛ فيتناول أولًا الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ثم يعرض لنتائج الدراسة الميدانية والاستبيان، ونتائج التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والتحديات والفرص. ويعرض الجزء الثالث أهم نتائج الدراسة، ويخلص الجزء الرابع لعدد من الآليات المقترحة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.

مراجعة الأدبيات

يستعرض هذا الجزء التعريفات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي، ثم الدوافع المختلفة لوجود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على الاقتصاد، وبعد ذلك تقوم الدراسة بتحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة، ثم تأثير الأزمات الاقتصادية على المسؤولية الاجتماعية للشركات، ثم توضح الدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، ويختتم هذا الجزء بإلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي

قدم Kitzmueller and Shimshack (2012) دراسة رائدة ومراجعة شاملة لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي، قدمت تعريفًا لها باعتبارها سلوكا اجتماعيا أو بيئيا للشركات، يتجاوز

المتطلبات القانونية أو التنظيمية للسوق، و/أو الاقتصادات ذات الصلة، ويمكن تصنيفها باعتبارها استراتيجية غير هادفة للربح، أو نتيجة للخطر المعنوي.[1] وفي هذا السياق، تشير الدراسة إلى أنه يمكن للمسؤولية الاجتماعية للشركات أن تقلل من المخاطر المعنوية في سوق العمل؛ بمعنى أن تكون بمثابة إشارة إيجابية لجذب القوى العاملة التي تتمتع بالكفاءة، وبالتالي تمثل ميزة تنافسية في شأن التحاق المتقدمين لشغل الوظائف بها.

أما بالنسبة لاعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات غير هادفة للربح؛ فإن الشركات التي تستهدف تعظيم الربح ربما تهتم بالمسؤولية الاجتماعية لأسباب استراتيجية، مثل: البيع لمستهلكين مسؤولين اجتماعيًّا، أو اجتذاب الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا (socially responsible investment, SRI)، [2] أو للتحوط ضد مخاطر تنظيمية في المستقبل، أو كنشاط مجتمعي. وفي هذا السياق، تطرح الأدبيات تساؤلات حول ما إذا كان المستثمرون المسؤولون اجتماعيًّا على استعداد لمقايضة العائدات المالية بأرباح "معنوية"؛ بمعنى التنازل عن بعض العوائد المدفوعة مقابل زيادة المنفعة المرتبطة بمعرفة أن المرء يستثمر بشكل أخلاقي.

ويشير McWilliams (2014) إلى اهتمام المدارس الفكرية في الإدارة بدراسة موضوعات معينة، مثل: تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على ربحية الصناعات المختلفة، وكيفية تحديد المستوى المناسب للاستثمار في هذا المجال، في حين وجه الاقتصاديون اهتمامهم إلى دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من ناحية إمكانية تقديمها للسلع العامة أو السلع شبه العامة (impure public goods).[3] وفي هذا السياق، تم طرح العديد من التساؤلات حول تقدير حجم المنافع الاجتماعية التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وما إذا كان من الممكن أن تحل الشركات محل الحكومة من خلال قيامها بالمسؤولية الاجتماعية، وإلى أي مدى ينبغي تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك.

ويعرف Crifo and Forget (2012) المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها التكامل الطوعي للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية الشركات (Environmental, Social, and Governance, ESG). وفي هذا السياق، يشير العامل البيئي إلى دمج الاعتبارات البيئية في تصميم، وتصنيع، وتوزيع المنتجات،

1 يحدث الخطر المعنوي عندما يكون لدى أحد الأطراف في إحدى المعاملات فرصة لتحمل مخاطر إضافية تؤثر سلبًا على الطرف الآخر (الدالي، 2021).

2 هناك عدة تعريفات لرأس المال الاجتماعي، منها أنه شبكة من العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد أو الجماعات تسهم في تقديم منافع ومردودات إيجابية نافعة على الأفراد والجماعات، كما يتم تعريفه على أنه يمثل الاستثمار في العلاقات الاجتماعية مع توقع العوائد والأرباح في الأسواق. كما يُعدُّ رأس المال الاجتماعي أيضًا مصدرًا من مصادر التنمية؛ حيث يتضمن موارد اجتماعية يمكن حشدها وتعبئتها نحو تحقيق الأرباح والفوائد الكبيرة (لدالي، 2015).

3 يشير هذا النوع من السلع إلى السلع التي لا تعتبر سلعًا عامة كما لا تعتبر كذلك سلعًا خاصة، حيث إن استهلاك إحدى هذه السلع من قبل شخص يقلل من الفوائد التي يتلقاها الأشخاص الآخرون من استهلاكهم لنفس السلعة، لكنه لا يلغيها، مثل الحدائق العامة، والطرق السريعة، والجسور، والمطارات، وما إلى ذلك (Leach, 2010).

مثل: منع التلوث ومكافحته، وحماية الموارد المائية، وحفظ التنوع البيولوجي، وإدارة المخلفات، وإدارة التلوث، وإدارة التأثيرات البيئية الناجمة عن النقل. بينما يشير العامل الاجتماعي إلى الإدارة الاستباقية للموارد البشرية من خلال التدريب والتطوير الوظيفي، وتحسين جودة ظروف العمل. كما يشمل العامل الاجتماعي كذلك الإسهامات في القضايا ذات الصلة بالمصلحة العامة، واحترام حقوق الإنسان، والقضاء على عمالة الأطفال. ويشير مكون الحوكمة إلى ممارسات الشركات تجاه المساهمين، مثل: احترام حقوقهم، وتشجيع المديرين والمراجعين المستقلين والأكفاء. كما يمكن توسيع مفهوم الحوكمة ليشمل سلوكيات الأعمال تجاه العملاء والموردين بهدف منع تضارب المصالح، أو دعم الممارسات التي تستهدف حماية المنافسة ومكافحة الفساد، والحفاظ على سلامة المنتج، وتوفير المعلومات للمستهلكين، ودمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلسلة التوريد، وما إلى ذلك.

ويتفق تعريف المفوضية الأوروبية مع التعريف السابق؛ حيث يشير إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها مفهومًا تقوم بموجبه الشركات بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية، وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي. ويقدم البنك الدولي تعريفًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها التزامًا من جانب الشركات بأن تتصرف بطريقة أخلاقية، وأن تسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة بنشاط الشركة؛ بهدف تحسين معيشتهم بصورة تصب في النهاية في مصلحة العمل، ومتطلبات التنمية المستدامة، ومصلحة المجتمع بصفة عامة (World Bank, 2005).

ويتفق الباحث مع التعريفات السابقة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تدعم ركائز التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وسيتم التعرض لاحقًا بمزيد من التفصيل للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

دوافع وجود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على الاقتصاد

ركزت التساؤلات التي طرحها الاقتصاديون حول دوافع وجود المسؤولية الاجتماعية في بداياتها على الإجابة على تساؤل رئيسي تمثل في تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لوجود المسؤولية الاجتماعية للشركات من عدمه. وبدأت التساؤلات تدور حول الأسباب التي تحفز وجودها، ومدى تأثيرها على الاقتصاد، وقد دعم هذا التطور حدوث زيادة في نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال العقود الماضية.

وبصفة عامة بدأ الجدال بين الاقتصاديين منذ أكد Milton Friedman (1970)[4] أن المسؤولية الوحيدة للشركات تتمثل فقط في عمل تلك الشركات على تعظيم أرباحها، وأوضح أن "الشركة المسؤولة اجتماعيًا"، والتي

[4] جاء ذلك في مقال نشره ميلتون فريدمان بمجلة نيويورك تايمز عام (1970) بعنوان: "The social responsibility of business is to increase profits", (San Diego, 2013).
https://www.nytimes.com/1970/09/13/archives/a-friedman-doctrine-the-social-responsibility-of-business-is-to.html

يعتبر الحافز النهائي لها هو تعظيم الربح، تتمثل إسهاماتها الاجتماعية في إنتاج السلع، والتوظيف، والابتكار. كما أوضح "فريدمان" أن الحكومات وليس الشركات هي التي يجب أن تقدم السلع العامة وتدير العوامل الخارجية، وذهبت الكتابات الاقتصادية المبكرة إلى أنه لا يجب التوقع بأن تنتهج الشركات طوعًا سلوكًا يتسم بالمسؤولية الاجتماعية أو البيئية (Reinhardt et al., 2008; McWilliams, 2014).

والواقع أن هناك من لا يزال يؤيد هذا الاتجاه بين الاقتصاديين فيتفق Liang and Renneboog (2020) مع آراء Friedman المشار إليها بالنسبة لهدف الشركات ودور الحكومات، ويشير إلى أن هذا التقسيم لدور الحكومة والشركات تجاه المجتمع يعرف بالتقسيم الكلاسيكي الذي يعني أن اليد الخفية للسوق تعمل من أجل أن يؤدي سعي المستهلكين والشركات لتحقيق المصلحة الذاتية إلى تحقيق الكفاءة تلقائيا، في حين تقوم الدولة بتصحيح فشل السوق والعوامل الخارجية التي تضر بالكفاءة.

ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، بدأ يسود اتجاه في الأدبيات يعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تتعارض بالضرورة مع هدف تعظيم الربح؛ فيشير Schmitz and Schrader (2015) إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي ما يسمى بـ"أهداف الشركات الموجهة نحو الرفاهة"، والتي تهتم أساسًا بالمصلحة العامة، وقد استجابت الشركات لهذا الاتجاه بطرق مختلفة من خلال تقديم الدعم للمدارس، والمستشفيات، والأندية الرياضية من خلال التبرعات بالأموال، أو المعدات، أو الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه السائد بين الاقتصاديين الآن يذهب إلى تأييد أن هدف تعظيم الأرباح يفقد أهميته بشكل متزايد بين العديد من ممثلي الشركات، الذين يحاولون بدلا من ذلك البحث عن توازن جديد بين أهداف الاقتصاد والأهداف البيئية والاجتماعية (Kitzmueller, & Shimshack, 2012).

ويؤكد Lian and Renneboog (2020) أن تفضيلات المستهلكين والاستهلاك المسؤول اجتماعيًّا توفر تفسيرًا بديلًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فبشكل عام، يتحمل المستهلكون جزءًا من تكاليف المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على تقييم المستهلكين لسمعة الشركة. وتشير الدراسات المختلفة إلى أن هناك اتجاهًا بين المستهلكين في جميع أنحاء العالم تقريبًا يعبر عن رغبة متزايدة لدفع ثمن المنتجات صديقة البيئة، والمنتجات التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا السياق، أشارت إحدى الدراسات الاستطلاعية إلى أن أكثر من نصف المستهلكين الأمريكيين يعتقدون أن السمعة الجيدة لاضطلاع الشركة بدور في المسؤولية الاجتماعية تؤثر على قراراتهم بشراء منتجاتها، وأكد 70% من المستهلكين في المملكة المتحدة أنهم على استعداد لدفع المزيد لشراء منتج يعتبرونه يعكس قيمًا أخلاقية راقية (Kitzmueller, & Shimshack, 2012).

وبالنسبة لدور المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصراعات التوزيعية، تشير دراسة Heal (2005) إلى قضايا عدالة التوزيع، وعمالة الأطفال في البلدان النامية، وانخفاض أجور البالغين في ذات البلدان. وتؤكد الدراسة أنه بينما قد تتسم نتائج السوق بالكفاءة، فإنها لا تكون بالضرورة عادلة؛ فمثلا البلدان الفقيرة لديها في كثير من الأحيان كميات هائلة من العمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة، وقليل من فرص العمل الصناعية، كما أن الأجور الصناعية عادة ما تكون منخفضة للغاية؛ وبالتالي فإن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تلعب دورًا في تخصيص الموارد في حالات فشل السوق، خاصة عندما تكون الفروق التوزيعية قوية.

وتشير دراسة المغربل وفؤاد (2008) إلى أن تزايد الاهتمام بموضوعات الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة لدى بعض الفئات، وزيادة مستويات البطالة –وهي القضايا التي كانت تعد مسؤولية الحكومات بالدرجة الأولى– فضلًا عن الاعتقاد السائد بين الشركات بأن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية له آثاره السلبية على الاستثمار المحلي والأجنبي، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبالنسبة لتأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي كأحد دوافع المسؤولية الاجتماعية للشركات، تتضارب نتائج الدراسات التطبيقية التي حاولت تقدير أثر المسؤولية الاجتماعية لرأس المال على الأداء المالي لهذه الشركات.[5] ففي حين يؤكد Kitzmueller and Shimshack (2012) على عدم وجود أدلة على التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الربحية، تشير دراسة Crifo and Forget (2012) إلى أن تأثير الأداء الاجتماعي للشركات على الأداء المالي للشركات صغير وإيجابي ومهم، ولا يمكن أن يؤثر تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على حقوق المساهمين. ويؤكد .Lins et al (2017) أنه يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى رأس المال المالي، عاملاً مهمًّا في تحديد أداء الشركة. ويرى Schmitz and Schrader (2015) أنه في حين ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات –في حال كونها سلبية– بانخفاض أداء سوق الأوراق المالية، فإن المسؤولية الاجتماعية الإيجابية للشركات يكون تأثيرها ضئيلا على أسعار الأسهم.

[5] ترجع دراسة المغربل وفؤاد (2008) ذلك التضارب إلى سوء توصيف المعادلات التي تم تقديرها نتيجة تجاهل أخذ بعض المتغيرات في الاعتبار، بسبب صعوبة قياسها أو لعدم توافر بيانات عنها. وتشير دراسة عيسى (2010) إلى أنه لا توجد أسس قياس مناسبة تلقى قبولًا عامًّا في الأوساط المحاسبية المهنية والعلمية يمكن استخدامها في قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، كما توجد صعوبة في فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية المتعلقة بتلك الأنشطة بسبب وجود تداخل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية الناتج من طبيعة عمل الشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب إخضاع العوامل الخارجية السلبية المترتبة على قيام الشركة بأنشطتها للقياس الكمي. ويشير Abdelmalak (2024) إلى أن العلاقة بين العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وبين الأداء المالي معقدة، ولا يمكن تعميم نتائجها على كل الحالات؛ فهي تختلف وفقًا لمستوى المؤشرات التي يتم تحليلها، ومستوى الشركات، ووفقًا للمتغير التابع الذي يتم اختياره.

تؤكد معظم الدراسات التطبيقية أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تقلل من تكلفة رأس مال الشركة من خلال الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI). ويشير Heal (2005) إلى أن صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعيًا تقوم باستثمار أموال مع وجود قيود على الأسهم التي يمكن شراؤها؛ فمثلًا قد تتمثل هذه القيود في فرض حظر بسيط على الاستثمار في شركات الكحول والتبغ، أو تطبيق قواعد أكثر تعقيدًا لتفضيل الاستثمار في الشركات التي تحصل على تقييمات عالية لأدائها الاجتماعي والبيئي من الوكالات التي تقيم الشركات وفقًا لموقفها تجاه البيئة، وتوظيف الأقليات، ومعاملة الموظفين في البلدان ذات الأجور المنخفضة وغيرها من القضايا المشابهة. ويشير تقرير الاستثمار المستدام العالمي (2022) إلى أنه تم استثمار أكثر من 30 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم عام 2022، وذلك فقًا لمعايير الاستثمار المسؤول (Global Sustainable Investment Alliance, 2023).

وفي هذا السياق، تركز الأدبيات الحديثة على التمويل الأخضر الذي يشير إلى تمويل المشروعات الاستثمارية الصديقة للبيئة، عن طريق السندات الخضراء –سيتم التعرض لها لاحقًا– كما تركز الأدبيات على كيفية تعزيز عملية الحد من الانبعاثات الكربونية مع دراسة تأثير تغير المناخ على الأسواق المالية وسلوك المستثمرين (Liang, & Renneboog, 2020).

وتشير الدراسات التطبيقية إلى أنه من الضروري أن تتوخى الشركات الحذر عند تحديد المدى الذي يمكنها أن تمارس فيه الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية. ويوضح Reinhardt et al. (2008) أنه إذا كان النظام القانوني قد يسمح للشركات بالتضحية بأرباحها من أجل المصلحة الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني أن الشركات قادرة بالفعل على القيام بذلك على أساس مستدام في مواجهة الضغوط التنافسية التي تتعرض لها؛ ففي بعض الأحيان يتعين على الشركات التي تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المكلفة أن ترفع أسعار منتجاتها، أو تخفض الأجور والتكاليف الأخرى، أو تقبل أرباحًا أقل، أو تدفع أرباحًا أقل للمساهمين، وأن تتقبل كافة التبعات الاقتصادية المترتبة على ذلك كله. فعلى سبيل المثال، من الممكن بعد اتخاذ مثل هذه التدابير أن ينخفض سعر سهم الشركة حتى يتناسب مع العائدات، وقد يكون من الصعب جذب رأس مال جديد لأن العائدات أقل من المتوسطات السائدة في السوق. وقد تشمل العواقب الاقتصادية الأخرى قصيرة المدى خسارة جزء من حصة الشركة في السوق، وزيادة تكاليف التأمين، وزيادة تكاليف الاقتراض، وأيضا فقدان السمعة، بينما على المدى الطويل، قد تواجه الشركة دعاوى قضائية من قِبل المساهمين، أو محاولات للاستحواذ على الشركة، أو ربما تواجه خطر الإغلاق.

تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة[6]

بدأت الأدبيات تولي أهمية متزايدة لدراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة، وما إذا كانت تمثل بديلًا جيدًا لتوفير تلك السلع. وفي هذا السياق، تبرز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مواجهة الدور التقليدي للحكومة في الفكر الاقتصادي المتمثل في تصحيح فشل السوق وتوفير السلع العامة، أو الحد من العوامل الخارجية السلبية، كما أن إعادة تقييم التقسيم الكلاسيكي لدور الدولة ودور السوق تبدو أمرًا ضروريًّا، كما سبقت الإشارة. بالإضافة إلى ذلك، تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات استجابة لعدم كمال الأسواق، واعتبارات عدالة التوزيع، وخلال العقود الأخيرة اتجهت الشركات إلى استثمار المزيد من الموارد في توفير السلع العامة، كما باتت عدة شركات تحرص على تقليل العوامل الخارجية السلبية التي تنتج عن أنشطتها إلى مستويات أقل من المستويات التي يحددها القانون (Kitzmueller, & Shimshack, 2012; Crifto, & Forget, 2012).

ويشير Benabou and Tirole (2010) إلى مقولة بيجو (1920) أن الدولة، لا المواطنين أو الشركات، هي المسؤولة عن تصحيح إخفاقات السوق، وعدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة. وفي هذا السياق، يمكن تفسير مطالب المجتمع والمشرعين للمسؤولية الفردية والمسؤولية الاجتماعية للشركات كسياسات بديلة لمواجهة المشكلات المترتبة على فشل السوق، والتي باتت أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة.

ويقول Anomaly (2015) إن الحكومات يمكنها تحسين الحالة الاقتصادية –بشكل مباشر– من خلال توفير السلع العامة، وذلك بالنسبة للسلع العامة النقية، والتي يستحيل على القطاع الخاص توفيرها، مثل: المنظومة الدفاعية، والمنظومة القضائية، والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث، أو بشكل غير مباشر، من خلال تشجيع دور القطاع الخاص في توفير بعض السلع العامة الأخرى التي يمكن أن يسهم في توفيرها، كما سيتم توضيحه لاحقًا.

ومن جهة أخرى، يشير السائح (2020) إلى أن وجود العوامل الخارجية السلبية يتسبب في انخفاض مستوى الرفاهة الاجتماعية، فمثلًا تلوث الهواء بالغازات السامة التي تصدر عن المصانع تتسبب في انخفاض مستوى المنفعة لأفراد المجتمع؛ فحصول فرد معين على المنفعة المستهدفة في هذه الحالة قد يتم بعد دفع تكاليف معينة

[6] السلع العامة هي سلع تشبع حاجات عامة تهم المجتمع بأكمله؛ ومن أمثلة ذلك خدمات الدفاع، والأمن الداخلي، والعدالة. وتتميز السلع العامة البحتة عن السلع الخاصة بأمرين: الأول أنها ليست محلًا للتنافس بين أفراد المجتمع، والثاني يتمثل في عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها (السائح، 2020؛ بوبكر والجودي، 2015).

تقلل من مستوى المنفعة؛ كما في حالة إصابة الشخص بمرض في الجهاز التنفسي واضطراره لدفع تكاليف باهظة للعلاج.

وفي هذا السياق، يشير Kitzmueller (2010) إلى منحنى كوزنتس البيئي (Environmental Kuznets Curve)، كما حدده جروسمان وكروجر (1993) وطوره داسجوبتا وآخرون (2002)؛ حيث يفترض المنحنى وجود علاقة عكسية (U) بين التنمية الاقتصادية (مثلًا: دخل الفرد) والتلوث البيئي، كما هو موضح بالشكل (1)، حيث في المراحل الأولية للتصنيع يكون اهتمام الأفراد مركزا على الوظائف والدخل، ويكون الإنفاق العام على البيئة واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية البيئة ضعيفة ولا تحظى بشعبية، ومع زيادة الدخل تبدأ التفضيلات واللوائح في التحول لصالح حماية البيئة؛ مما يعني تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مع تزايد مستويات التنمية الاقتصادية.

الشكل 1

منحنى كوزنتس البيئي

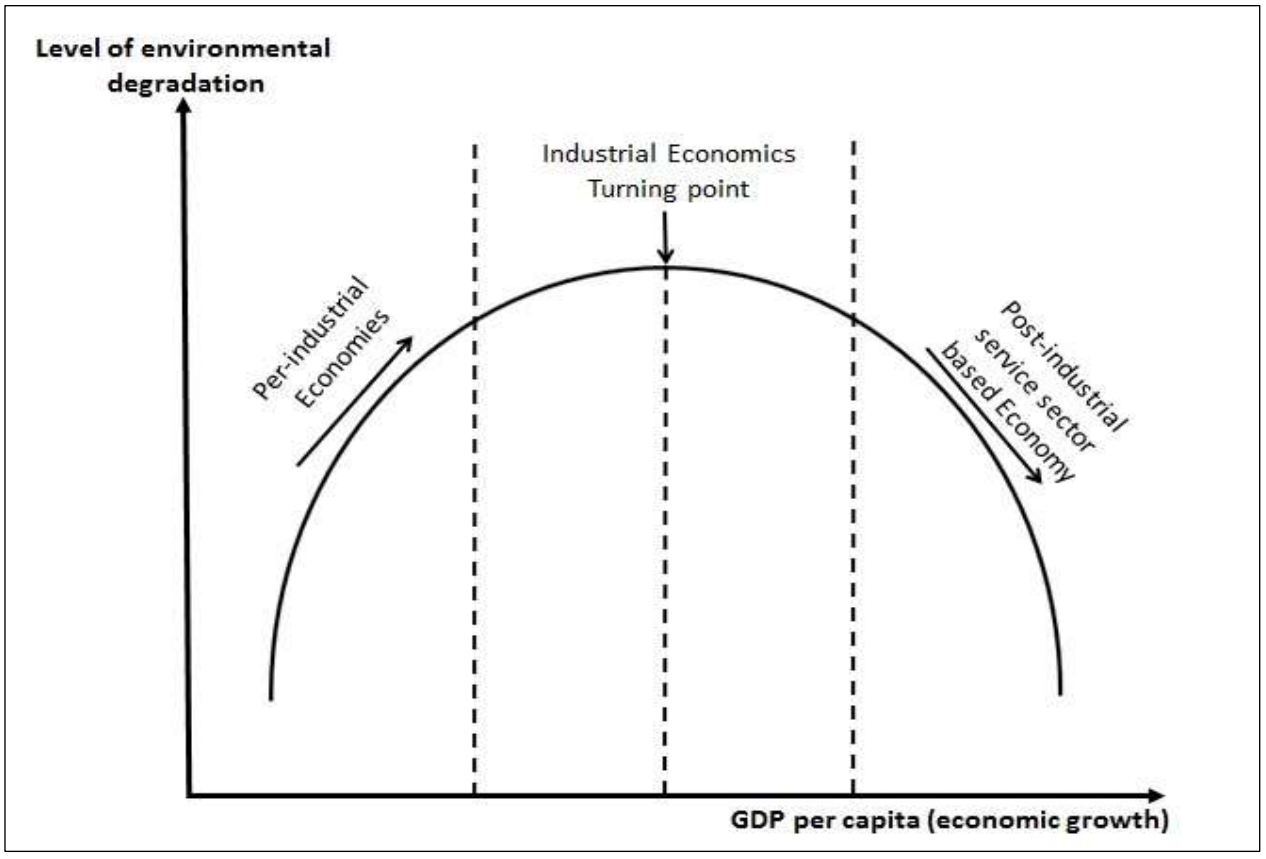

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (Stern, 2004).

وتشير الأدبيات إلى أن البحث العلمي الأساسي يعتبر من أهم السلع العامة التي يمكن إنتاجها من قبل الأفراد[7] (Anomaly, 2015). ويوضح السائح (2020) أنه بعيدًا عن المشكلات الخاصة بقياس الطلب على السلع العامة، مثل: محدودية المعلومات، وتعقد إمكانية استخدام استطلاعات الرأي، فإن الشركات الخاصة يمكن أن يكون لديها بعض الأسباب لتمويل الأبحاث العلمية الأساسية بهدف الحصول على عائد من ذلك التمويل، إلا أنه في الوقت نفسه فإن معظم الشركات تستهدف تحقيق الربح في الأجل القصير؛ ولذلك فإن معظم الأبحاث العلمية الأساسية تقوم الحكومات بتمويلها، ويتم توزيعها على المؤسسات الخاصة والعامة والمؤسسات غير الهادفة للربح على أساس تنافسي (Anomaly, 2015). وتجدر الإشارة إلى أن رؤية مصر 2030 تشير إلى الفجوة بين الخطط التنموية وأولويات البحث العلمي، وإلى الحاجة إلى آليات فعَّالة لربط التكنولوجيا والابتكار بالقطاعات المنتجة، كما تشير إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على تمويل الفكر الإبداعي والمشروعات الابتكارية بما يتناسب مع احتياجات السوق المتسارعة؛ سواء في المراكز البحثية بالمؤسسات الأكاديمية الحكومية، أو خارجها في الجامعات الأهلية والخاصة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023).

تأثير الأزمات الاقتصادية على المسؤولية الاجتماعية للشركات

يشير Lins et al. (2017); Lee and Singal (2021) إلى أنه من المزايا الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات –من وجهة نظر الشركة– أنها توفر في كثير من الأحيان حماية شبيهة بالتأمين من خلال بناء السمعة الجيدة، وتوفير المرونة للشركة خلال الأزمات. وبصفة عامة، فالمشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تخفف –إلى حد ما– من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يشير كل من Schwartz and Kay (2023) إلى أنه من المتوقع في أوقات الأزمات الاقتصادية، وبسبب الطبيعة الطوعية للعديد من التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أن تكون الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية هي أول ما يتم اقتطاعه من ميزانية الشركة؛ فعلى سبيل المثال، أثرت الأزمة المالية 2008–2009 بشكل واضح على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ حيث قامت معظم المؤسسات بتقليص أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، خاصة الأنشطة القصيرة الأجل، والأقل روتينية، والأقل شعبية

[7] توجد شريحة من السلع والخدمات يطلق عليها السلع شبه العامة؛ وهي تحمل بعض خصائص السلع العامة، ولكنها تتميز بتناقص المنفعة التي يحصل عليها الشخص مع تزايد عدد المنتفعين منها، وذلك بسبب آثار التزاحم، أو تزايد عدد المستخدمين لها. ومن ثَمَّ، فقد تكون السلعة العامة سلعة عامة نقية في ظروف ما، بينما تتحول إلى سلعة شبه عامة في ظروف أخرى (السقا، 2015). ولا يزال موضوع تقسيم السلع العامة إلى سلع نقية، أو غير نقية/ شبه عامة محل جدال بين الاقتصاديين؛ على سبيل المثال، موضوع معضلة السجينين 'prisoners dilemmas. انظر (Anomaly, 2015).

بين الأفراد. كما مثَّل انتشار وباء كوفيد-19، وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية السلبية، تحديًا للشركات -بشكل خاص- فيما يتعلق بالتزامها المستمر بالمسؤولية الاجتماعية. وبالرغم من ذلك فإن عدة شركات التجارية ظلت ملتزمة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال الجائحة وفقًا لما أعلنته سابقًا من خلال المواد التسويقية المختلفة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقتها بالتنمية المستدامة

يشير Christensen et al. (2021) إلى أن مصطلحي "المسؤولية الاجتماعية للشركات" و"الاستدامة" يتم استخدامهما للإشارة إلى أنشطة الشركة وسياساتها التي تقيم، وتدير، وتحكم مسؤوليات الشركة وتأثيراتها على المجتمع والبيئة. وغالبًا ما تهدف المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تحسين الرعاية الاجتماعية، أو جعل الأنشطة التجارية أكثر استدامة. ويؤكد الأسرج (2015) تنامي الاتجاه على مستوى العالم لتحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، ويوضح أن التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة للعمل من خلال عمليات التوظيف والتدريب، والاهتمام بتمكين المرأة، وكذلك مساندة الفئات الأكثر احتياجًا، كل ذلك من شأنه الإسهام الفعَّال في عملية التنمية المستدامة، والحد من الفقر.

وفي هذا السياق، يشير بلبع (2018) إلى أن التنمية المستدامة ترتكز أساسًا على خلق فرص العمل، والتعليم، والحد من الفقر، وتحقيق الإدارة البيئية الرشيدة، ومن ثَمَّ، يمكن للشركات أن تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها. فعلى سبيل المثال، يمثل مفهوم الحوكمة أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى التحوط ضد الفساد، وسوء الإدارة، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في الحياة الاقتصادية، كما أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية يرتبط بالتزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية؛ من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وخلق الفرص للأجيال القادمة، كما يرتبط كذلك بتحسين أوضاع الحوكمة.

ومن ناحية أخرى، فقد سبقت الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتعامل أيضًا مع الاستثمار المستدام والمسؤول والمؤثر (SRI). وتشير دراسة Heal (2005) إلى أن صناديق الاستثمار المستدام والمسؤول تطبق الفحص السلبي وتقوم باستبعاد -أو على الأقل فرض حظر- على الصناعات ذات الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، كما تؤكد الدراسة تنامي الاهتمام بالتمويل الأخضر، وفي هذا السياق، يوضح Liang and Renneboog (2020) أن أسباب إصدار السندات الخضراء تتمثل -بالإضافة إلى خفض تكلفة رأس المال- في الإشارة إلى أن الشركة ملتزمة بالحفاظ على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدافع نحو الاستثمار الأخضر لا يتولد عن الحكومات فحسب، بل إن قسمًا كبيرًا من الطلب على الأصول الصديقة للبيئة يأتي من المستثمرين، الذين يخشون أن يؤدي تغير المناخ إلى تآكل الثروة على المدى الطويل. كما لا يتم إصدار السندات الخضراء

لأغراض التمويل العامة للحكومات أو الشركات، ولكن يتم إصدارها لمشروعات محددة تصنف بأنها صديقة للبيئة، مثل: الطاقة المتجددة، أو المباني الخضراء، أو الحفاظ على الموارد.

ويتضح مما سبق أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

بعض التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

يتزايد الاتجاه في معظم بلدان العالم إلى تشجيع الشركات على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، وفي هذا السياق، نتناول بعض التجارب الرائدة.

تشير دراسة فاتح وهيبة (2020) إلى أن الحكومة الألمانية تهتم بكل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ولكنها تركز على الاهتمام بالبعد البيئي، وأنها ألزمت منظمات الأعمال بضرورة تضمين المؤشرات غير المالية في تقاريرها السنوية، والالتزام باحترام المعايير البيئية والاجتماعية.

كما تهتم الحكومة الفرنسية بالجانب التشريعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فعلى سبيل المثال، تلتزم الشركات التي تم قبول أوراقها المالية للتداول في البورصة بمقتضى القانون بأن تأخذ بعين الاعتبار في تقاريرها الاعتبارات البيئية والاجتماعية. كما تمتلك فرنسا مؤشرين؛ أحدهما معيار SD 21000 الذي يدعو إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، والآخر L'AFAQ 100 NR يهتم بتقييم أداء الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وتشير الدراسة إلى أنه بالنسبة للدول العربية، فقد قطعت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة شوطًا كبيرًا في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فبالنسبة للمملكة العربية السعودية تم إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية، الذي يختص باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص، كما تتبنى الغرفة التجارية والصناعية بالرياض جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات المتميزة، كما تم إنشاء لجنة تنفيذية بالغرفة للمسؤولية الاجتماعية. أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تم الإعلان عن تأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية عام 2010؛ والتي تُعدُّ الأولى من نوعها في الوطن العربي، وتستهدف تفعيل مشاركة القطاع الخاص في كافة المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتشير دراسة المغربل وفؤاد (2008) إلى أن دول الاتحاد الأوروبي قطعت شوطًا كبيرًا في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، ولا يقتصر دور الشركات على المساهمة في النمو الاقتصادي، بل يتجاوزها إلى المساهمة في التنمية المستدامة. ويفضل الاتحاد الأوروبي تشجيع المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة بين

قطاع الأعمال من ناحية، والحكومات وأصحاب المصالح من ناحية أخرى؛ وليس من خلال فرض القوانين، أو الإجراءات التي تزيد من أعباء الشركات، أو ترفع تكلفة تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية. وأوضحت الدراسة أن المملكة المتحدة قامت بإنشاء وزارة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، كما تم تأسيس عدد من منتديات الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا في المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا. ومن ناحية أخرى، نجحت المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في إحداث تأثير إيجابي على سوق العمل في الدنمارك؛ حيث تم تقدير أثر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في خفض معدل البطالة بحوالي 56% خلال الفترة 1994–2000، وتم ذلك من خلال توفير فرص عمل خاصة من حيث معدل الأجر وساعات العمل للعاملين الذين يعانون بعض الأمراض أو من كبار السن، وتوفير فرص عمل لمن لا يملكون المهارات التي يتطلبها سوق العمل، كما تم توفير فرص عمل لأصحاب المعاشات. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الدانماركية استحدثت مؤشرًا اجتماعيًّا (Social Index) لقياس مساهمة الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية، وتقوم بمنح جائزتين كل عام لأكثر الشركات نشاطًا في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ما سبق، تشير الدراسة إلى أن بعض الشركات الهندية أسهمت في توفير التدريب لطلبة كليات الهندسة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن تأسيس ما يقرب من1000 مكتبة ومركز علمي، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه الأدبيات السابق الإشارة إليها بالنسبة لأهمية دور الشركات في دعم البحث العلمي.

ونخلص مما سبق إلى أن الأدبيات أوضحت أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، كما أكدت على الاتجاه المتزايد على مستوى العالم إلى تشجيع الشركات باعتبار المسؤولية الاجتماعية وسيلة فعَّالة للمشاركة في التنمية المستدامة. وعرضت الأدبيات للأوجه المختلفة للاستفادة الاقتصادية المتوقعة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الدول، والشركات، وأصحاب المصلحة. فعلى مستوى الدول يمكن للشركات أن تكون شريكًا فاعلًا في التنمية المستدامة، كما يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا في مجال توفير بعض السلع العامة وشبه العامة؛ مما يساعد على تخفيف العبء عن كاهل الحكومات. وبالنسبة للشركات، فتتعدد أوجه الاستفادة من تطبيق المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يمكن أن تسهم في تحسين سمعة الشركة، وتقليل تكلفة رأس مال الشركة من خلال الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا، بالإضافة إلى المساهمة في الحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعدد أوجه الاستفادة بالنسبة لأصحاب المصلحة؛ فعلى سبيل المثال، تدعم الحوكمة احترام حقوق المساهمين، وتشجع

المديرين والمراجعين المستقلين والأكفاء، وتحسن من سلوكيات الأعمال تجاه العملاء والموردين من خلال منع تضارب المصالح، أو دعم الممارسات التي تستهدف حماية المنافسة ومكافحة الفساد، كما تقدمت الإشارة.

تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر

يستهدف الجزء التالي من الدراسة تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يتم أولًا تحليل الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية في مصر، ويلي ذلك دراسة ميدانية شملت تصميم استبيان لعينة من الشركات، وعمل تحليل رباعي بناءً على مقابلات شخصية مع عدد من مسؤولي بعض الشركات المشاركة في العينة.

الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية للشركات

تشير دراسة Refaat (2014) إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر كان يُنظر إليها لفترات طويلة باعتبارها ممارسة خيرية تطوعية غير رسمية طويلة الأمد مرتبطة بالمعتقدات الدينية، في حين يرجع ظهور المفهوم الحديث والعلماني والمؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر إلى عام 2000؛ حيث أدخلت الشركات متعددة الجنسيات هذا المفهوم في مصر. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات ترى أن هناك خلطا بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات (الأسرج، 2015)، غير أنه من المنظور الاقتصادي يعتبر العمل الخيري من خلال المؤسسات الخيرية أحد الطرق الأساسية لتوفير السلع العامة عن طريق القطاع الخاص (Anomaly, 2015).

الإطار القانوني. اهتم المشرع المصري بتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها التكامل الطوعي للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية الشركات، ويتفق هذا التعريف مع التعريفات السائدة في الأدبيات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما سبقت الإشارة.

ويأتي اهتمام القانون بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار الاتجاه العالمي المتزايد لتدخل الحكومات في أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات بهدف تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، كما حرصت بعض الحكومات على تشجيع أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات من خلال إصدار التشريعات القانونية المنظمة لها (يسري، 2021). وفي هذا السياق، فقد تضمن قانون الاستثمار 72 لسنة 2017 للمرة الأولى مادة منفصلة لدعم المسؤولية المجتمعية للمستثمر، وهي (المادة رقم 15)، التي نصت على أنه يجوز للمستثمر، تحقيقًا لأهداف التنمية الشاملة والمستدامة، تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثماري، وذلك من خلال مشاركته في كل المجالات الآتية أو بعضها:

أولًا– اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها، مثل استخدام آليات إعادة تدوير المخلفات، واستخدام محطات معالجة لإعادة استخدام المياه، واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، والتخلص من النفايات بطريقة آمنة. ثانيًا– تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية أو في إحدى مجالات التنمية الأخرى، مثل: توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الأنشطة الشبابية والطلابية. ثالثًا– دعم التعليم الفني، أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالاتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي. رابعًا– التدريب والبحث العلمي، ويشمل ذلك إعداد الدراسات الهادفة لتحسين البيئة، وتجنب الأثر البيئي الضار.

ومن ناحية أخرى، منح قانون الاستثمار الشركات –أيًّا كان حجمها أو غرضها أو شكلها القانوني– عددًا من الحوافز لتشجيعها على الاندماج في مجتمعها المحيط عبر مسؤوليتها المجتمعية؛ حيث يعد ما ينفقه المستثمر من مبالغ في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثماري في كل أو بعض المجالات الواردة بالقانون –والمشار إليها في الفقرة السابقة– وبما لا يجاوز نسبة 10% من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم وفقا لنص المادة 23 بند 8 من قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2024؛ منشورات قانونية، 2024).

ويتضح مما سبق رغبة الحكومة المصرية في تهيئة البيئة القانونية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام وتفعيل الأدوات القانونية –مثل التشريعات القانونية أو الدستورية– باعتبارها إحدى أدوات السياسات العامة في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات (Steurer et al., 2012، ويسري، 2021).

المبادرات على مستوى الجهات الحكومية ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص

بشكل عام، لا يستطيع القطاع الخاص القيام منفردًا بدور فعَّال في المسؤولية الاجتماعية؛ ومن ثَمَّ فإن تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وكذلك القطاع المصرفي يمثل أمرًا حيويًّا. ويعرض هذا الجزء من الدراسة أهم مبادرات المسؤولية الاجتماعية على مستوى تلك الجهات. ويوضح الجدول (1) أهم المبادرات التي تعكس زيادة الوعي والاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية من جانب الجهات الحكومية ومنظمات الأعمال.[8]

[8] تم اختيار اتحاد الصناعات المصرية كنموذج لمنظمات الأعمال باعتبار الاتحاد أحد أكبر تلك المنظمات (اتحاد الصناعات المصرية، 2024).

الجدول (1)

مبادرات المسؤولية الاجتماعية على مستوى الجهات الحكومية ومنظمات الأعمال

الجهة	نشاط المسؤولية الاجتماعية
البنك المركزي المصري	قام البنك المركزي بإنشاء إدارة للمسؤولية المجتمعية بالبنك في أواخر عام 2017 بهدف توحيد مفهومها لدى البنوك العاملة في مصر (موقع البنك المركزي، 2024).
البورصة المصرية	شكلت إدارة البورصة لجنة داخلية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي؛ لإدارة أنشطة المسؤولية المجتمعية الخاصة بالبورصة، وتوجيه التبرعات التي تقوم البورصة بالتبرع بها، أو يتم جمعها من العاملين في البورصة أو الشركات العاملة في المجال (موقع البورصة المصرية، 2024).
لجان المسؤولية الاجتماعية في الوزارات المختلفة	اهتم العديد من الوزارات بإنشاء لجان للمسؤولية الاجتماعية بها، مثل اللجنة العليا لتنفيذ استراتيجية قطاع البترول للمسؤولية المجتمعية بوزارة البترول. كما قامت وزارة الصحة بإنشاء وحدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات بهدف متابعة استدامة المشروعات الصحية، وتعزيز التعاون مع مجتمع الأعمال في المجال الصحي، وبالنسبة لوزارة التضامن الاجتماعي فتعتبر المسؤولية المجتمعية هي المحرك الرئيسي لبنك ناصر التابع للوزارة، والذي يستهدف دعم الفئات الأكثر احتياجًا بشكل مؤسسي (موقع وزارة البترول، 2024؛ موقع وزارة الصحة، 2024؛ موقع وزارة التضامن الاجتماعي، 2024).
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	أطلقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عام 2018 مسابقة سنوية لاختيار عدد من الشركات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية، وتقرر أن يتم منح الشركات الفائزة في المسابقة سنويًا مجموعة من الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى حوافز أخرى إجرائية، إلا أن هذه المسابقة توقفت منذ عام 2018 رغم إجماع المستثمرين على أهميتها (موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2024).
اتحاد الصناعات المصرية	قام اتحاد الصناعات المصرية عام 2007 بتأسيس وحدة للمسؤولية المجتمعية؛ بهدف القيام بدور أساسي في التنسيق بين الحكومة وقطاع الصناعة ومنظمات المجتمع المدني في تطوير بيئة مواتية لمبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات (موقع اتحاد الصناعات المصرية، 2024).

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المصادر المدرجة في متن الجدول.

يتضح من الجدول (1) وجود العديد من الجهات التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ مما يعكس زيادة الوعي بدورها، إلا أنه يمكن وصف هذا التعدد بأنه غير منظم، مما يؤدي إلى تشتت الجهود المبذولة في هذا المجال، وإلى عدم وجود آليات لمتابعة استمرار بعض الطروحات الجيدة؛ مثل توقف مسابقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، رغم أهميتها، كما ذكرنا سابقًا.

مؤشر البورصة المصرية للمسؤولية المجتمعية

شهدت السنوات الماضية تزايد اعتماد معايير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG من قبل الأسواق المالية على مستوى دول العالم، وتنامي هذا الاتجاه في ضوء توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة: كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسؤولية اجتماعية متميزة للشركة، واتباعها لمعايير الحوكمة الجيدة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (Morgan Stanley Capital International, MSCI) الأمريكية تقدم مجموعة من المؤشرات التي تعكس أداء الشركات ذات التصنيفات البيئية والاجتماعية والحوكمة (MSCI ESG). وتستهدف تلك المؤشرات العالمية مساعدة المستثمرين على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في قراراتهم الاستثمارية (Abdelmalak, 2024) .

وفي هذا السياق، تعتبر البورصة المصرية (EGX) من أول خمس بورصات في العالم انضمت إلى مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية (SSE) عام 2009، وهي المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة، والتي تستهدف زيادة شفافية والتزام الشركات المدرجة بالبورصة بقضايا الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي 31 مارس 2010، قامت البورصة المصرية بالتعاون مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) بإطلاق مؤشر S&P/EGX ESG Index،[9] والذي يُعدُّ أول مؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتتبع أداء الشركات وفقًا للجوانب البيئة والمجتمعية وحوكمة الشركات، كما يُعدُّ المؤشر الثاني على مستوى الأسواق الناشئة بعد نجاح إطلاق المؤشر في الهند S&P/INDIA ESG عام 2008 (البورصة المصرية، 2024، والمغربل، 2008).

ويقيس مؤشر S&P/EGX ESG أداء 30 شركة مدرجة في البورصة المصرية؛ وهي الشركات التي تلتزم بأفضل تطبيق لمعايير الالتزام البيئي وخدمة المجتمع والحوكمة ESG، كما تفي كذلك بكافة المعايير المطلوبة للقيد من قبل البورصة المصرية. ويتم تقييم مكونات المؤشر، الذي يطلق عليه المؤشر المصري للاستدامة من خلال نقاط ESG، والتي تشير إلى البيئة والمجتمع والحوكمة. وتقوم الشركات بالإفصاح الكامل عما تقوم به من أنشطة في هذه المجالات؛ مما يعني الإفصاح الكامل عن أداء الاستدامة. ومن ناحية أخرى، فإن المؤشر يدعم استدامة الشركة من خلال دعم ركائز التنمية المستدامة؛ حيث تلتزم الشركات المدرجة في المؤشر بمراعاة

[9] لمزيد من التفاصيل الخاصة بمنهجية المؤشر، والشركات المدرجة فيه، والنتائج المالية للشركات، يمكن الرجوع لموقع البورصة المصرية على الرابط: https://www.egx.com.eg

الجوانب الأخلاقية، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد بهدف خدمة المجتمع، والبيئة، وأصحاب المصالح المختلفين، ومن ثَمَّ، تلعب الشركات المدرجة بالمؤشر دورًا فاعلًا في تحقيق أهداف الاستدامة، وهو ما يتفق مع ما ورد في الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة –رؤية مصر 2030– (البورصة المصرية، 2024، وواصل، 2023).

وتجدر الإشارة أن عدة دراسات تناولت تقييم أداء المؤشر في مصر؛ فعلى سبيل المثال، أكدت دراسة Abdelmalak (2024) حول تأثير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على أداء المؤشرات والشركات في مصر، وجود علاقة إيجابية بين إجمالي درجات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG score) وبين زيادة العائد على الأسهم. كما أوضحت دراسة Aboud and Diab (2019) أن الاهتمام بالدراسات التي تقيس الآثار الاقتصادية لمؤشر ESG لا يزال محدودًا في الأسواق الناشئة عمومًا، وفي الأسواق الإفريقية بصفة خاصة.

ويوضح الشكل (2) أداء مؤشر S&P/EGX ESG[10] مقارنة بأداء مؤشر EGX 30، وهو مؤشر البورصة الرئيسي، ويضم أكثر 30 شركة مدرجة في البورصة المصرية نشاطًا خلال الفترة (2007–2024). وفي هذا السياق، فقد أوضحت الأدبيات أن هناك تضاربا في نتائج الدراسات التطبيقية التي حاولت تقدير أثر المسؤولية الاجتماعية لرأس المال على الأداء المالي للشركات –كما سبقت الإشارة– وأرجعت الأدبيات ذلك التضارب إلى سوء توصيف المعادلات التي تم تقديرها، وما إلى ذلك.[11]

الشكل 2

أداء مؤشر S&P/EGX ESG ومؤشر EGX 30 خلال الفترة (2007–2024)

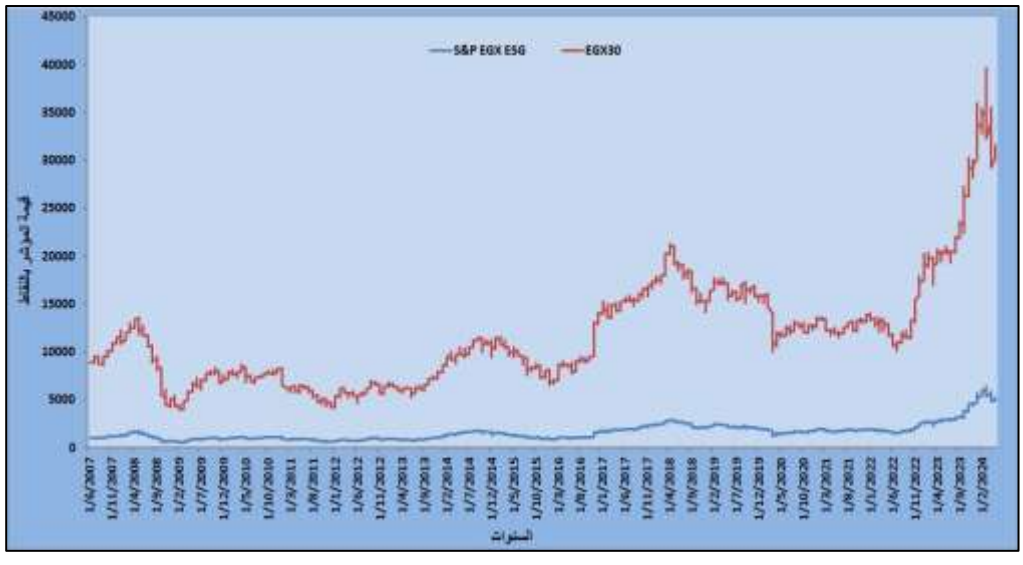

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات مؤشر S&P/ EGX ESG وكذلك مؤشر EGX30.

[10] تجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ عام 2007 سنة أساس لحساب قيمة المؤشر، والتي بدأت عند 1000 نقطة (البورصة المصرية، 2024).

[11] راجع دوافع وجود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على الاقتصاد، المشار إليها آنفًا.

ومن الشكل (2) يتضح أن مؤشر S&P/EGX ESG منذ إطلاقه رسميًّا عام 2010، يتجه اتجاها تصاعديًّا، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر البورصة الرئيسي EGX، ويعني ذلك مواكبة الشركات التي تطبق معايير المسؤولية المجتمعية لاتجاه السوق.

ومن جهة أخرى، تبين من حساب النسبة المئوية للتغير في مؤشر S&P EGX ESG، ومقارنته بالنسبة المئوية للتغير في مؤشر البورصة الرئيسي EGX30 خلال الفترة (2007/06/28– 2024/05/08) ارتفاع مؤشر S&P EGX ESG بنسبة 417.5%، مقابل ارتفاع مؤشر البورصة الرئيسي EGX30 بنحو 233% خلال فترة المقارنة، ويعني ذلك زيادة استثمارات الشركات التي تطبق معايير المسؤولية المجتمعية بنحو 1.8 مرة مقارنة بأداء الشركات الأخرى في مؤشر البورصة الرئيسي EGX30 خلال فترة المقارنة (انظر الجدول 2). وبالنظر إلى أن المتغير الرئيسي الذي يميز مؤشر المسؤولية المجتمعية S&P EGX ESG يتمثل في التزام الشركات الثلاثين بمعايير الالتزام البيئي وخدمة المجتمع والحوكمة؛ فإن ذلك يعني أن استثمارات الشركات في مجال المسؤولية المجتمعية باتت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بخطط وتوسعات الشركات الراغبة في توسيع قاعدتها الاستثمارية، والحصول على حصص أكبر من السوق.

الجدول 2

مقارنة بين أداء مؤشري البورصة EGX 30 و S&P/ EGX ESG

أداء مؤشر EGX30 28 يونيو 2007 – 8 مايو 2024	أداء مؤشر S&P/EGX ESG 28 يونيو 2007 – 8 مايو 2024
$\%233 = \frac{7803.4 - 25988.93}{7803.4} \times 100$ $\frac{\text{المؤشر في (2024/5/8)} - \text{المؤشر في (2007/6/28)}}{\text{المؤشر في (2007/6/28)}} \times 100$	$\%417.5 = \frac{1000 - 5174.85}{1000} \times 100$ $\frac{\text{المؤشر في (2024/5/8)} - \text{المؤشر في (2007/6/28)}}{\text{المؤشر في (2007/6/28)}} \times 100$
%233	**%417.5**

المصدر: إعداد الباحث – اعتمادًا على بيانات مؤشر S&P/ EGX ESG ومؤشر EGX30.

وبالإضافة إلى ما سبق، يؤكد تفوق مؤشر المسؤولية الاجتماعية الآثار الإيجابية للمزايا المتعددة التي تحصل عليها الشركات من خلال التزامها بالمعايير المشار إليها في تحفيز الشركات على الاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة؛ ومن أمثلة تلك المزايا كما كشفت مراجعة الأدبيات: تعزيز قيمة الشركة من خلال قنوات متعددة مثل بناء رأس المال الاجتماعي، والثقة والمرونة في مواجهة ظروف السوق المتقلبة، فضلًا عن تحسين صورتها أمام المجتمع، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات المدرجة على مؤشر المسؤولية المجتمعية الحصول على مزايا أخرى متعددة؛ مثل: تأهيل الشركات للحصول على التمويل الخاص بالأنشطة المستدامة، وإمكانية الحصول على حزم التمويل الخاصة بالاستثمار الأخضر، والحصول على ثقة المؤسسات المالية المختلفة في تلك الشركات بوصفها أكثر إفصاحًا عن نتائج أعمالها، فضلا عن إمكانية الإدراج المزدوج لأسهم تلك الشركات في أسواق المال التي تطبق معايير ESG (البورصة المصرية، 2024). وفي هذا السياق، يتعين العمل على زيادة الوعي بين الشركات بهذه المزايا في مقابل المخاوف التي قد تنشأ لدى الشركات من ارتباط الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة بتحملها لمصاريف أكثر، مما قد يؤثر سلبًا على ربحيتها في الأجل القصير، مقارنة بالشركات الأقل التزامًا بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكذلك المخاوف المرتبطة بارتفاع تكاليف الميزة التنافسية للشركة بسبب الالتزام بالأبعاد الاجتماعية أو البيئية، أو ارتفاع تكاليف الوكالة (رميلي، 2016).

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية حجمها 80 مفردة، حيث اعتمدت الدراسة على الاستبيان (الاستبانة) كأداة لجمع البيانات، ومن ثم تحليلها ومعالجتها، وقد تم توزيع الاستبيان إلكترونيًّا توفيرًا للوقت والتكلفة، فضلًا عن ضمان عدم وجود قيم مفقودة.

متغيرات الدراسة

في ضوء الفرض الرئيسي للدراسة، والفروض الثلاثة الفرعية المشار إليها في مقدمة الدارسة تم تحديد متغيرات الدراسة؛ حيث تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، في حين تمثل المتغير التابع في التنمية المستدامة.

تصميم وتكويد الاستبيان

تم تصميم استمارة الاستبيان وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي، كما يتضح من الجدول (3). وبلغ عدد عبارات الاستبيان 25 عبارة كما يتضح من الجدول (4).

الجدول 3

مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
غير موافق تمامًا	1	1,79 - 1	منخفضة جدا
غير موافق	2	2,59 -1,180	منخفضة
محايد	3	3,39 - 2,6	متوسطة
موافق	4	4,19 – 3,4	مرتفعة
موافق تماما	5	5 - 4,20	مرتفعة جدًا

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على (عبد الفتاح، 2008).

الجدول 4

عدد عبارات قائمة الاستبيان وفقًا لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد المتغيرات الفرعية	عدد العبارات
المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)	3	19
المتغير التابع (التنمية المستدامة)	1	6
الإجمالي	4	25

المصدر: من إعداد الباحث.

صدق وثبات المقياس

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتقدير معامل الثبات لمحاور الاستبيان، وتم استخدام معامل الثبات الكلي ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) كمعامل للثبات، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.857 كما يتضح من جدول (5)؛ وهو ما يؤكد أن قيمة معامل الثبات مقبولة إحصائيًا، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان.

الجدول 5

معامل الثبات الكلي ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
25	0.857

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول 6

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة[12]

عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	t	Sig	النتيجة
أولًا: البعد الاقتصادي تلتزم الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة	3.30	1.173	%35.56	%66.00	2.28	.025	معنوي
تسعى الشركة من خلال صياغة الأهداف العامة إلى تحقيق التنمية المستدامة	3.50	0.811	%23.18	%70.00	5.51	.000	معنوي
تعمل الشركة بصورة مستمرة على تحسين صورتها وسمعتها	3.50	0.8419	%24.06	%70.00	5.31	.000	معنوي
تعمل الشركة على تحسين العلاقات مع العملاء، والموردين، والمجتمع.	3.83	0.906	%23.62	%76.75	8.26	.000	معنوي
تعمل الشركة على جذب واستقطاب الموظفين ذوي الكفاءة	3.38	0.9742	%28.76	%67.75	3.55	.001	معنوي
تعمل الشركة على تعزيز فرص النمو والتوسع	3.88	0.8858	%22.79	%77.75	8.96	.000	معنوي
تعمل الشركة على تقليل المخاطر وتحسين الاستقرار	3.70	0.8772	%23.71	74.00%	7.13	.000	معنوي
تسعى الشركة نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات	3.80	0.8627	%22.70	%76.00	8.29	.000	معنوي
تسعى الشركة نحو التميز عن منافسيها في السوق	4.55	0.744	%16.36	%91.00	18.6	.000	معنوي
المتوسط العام لعبارات قياس البعد الاقتصادي	3.72	.58118	%15.63	%74.38	11.0	.000	معنوي
ثانيًا: البعد الاجتماعي تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم بيئة العمل الداخلية	3.42	0.89	%26.26	%68.40	.000	4.00	معنوي
تلتزم الشركة بالقوانين المتعلقة بالرعاية الصحية للعمال	3.56	1.05	%29.75	%71.20	.000	4.67	معنوي

[12] تم إرفاق استمارة الاستبيان في الملاحق.

عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	t	Sig	النتيجة
تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم الأعمال الخارجية	4.01	1.03	%25.71	%80.20	.000	8.72	معنوي
تنتهج الشركة نظام عمل أخلاقي مع العاملين بها	3.44	0.93	%27.03	%68.80	.000	4.23	معنوي
تضع الشركة دليلا أخلاقيا واضحا للعاملين بها	3.21	1.04	%32.65	%64.20	.009	2.42	معنوي
المتوسط العام لعبارات قياس البعد الاجتماعي	3.53	0.638	%18.07	%70.60	.000	5.11	معنوي
ثالثًا: البعد البيئي تدعم الشركة مبادرات استخدام الطاقة المتجددة والمنتجات صديقة البيئة	3.96	0.74	%18.59	%79.25	.000	11.68	معنوي
تلتزم الشركة بالقوانين التي تستهدف الحفاظ على البيئة	3.59	1.00	%27.94	%71.75	.000	5.24	معنوي
تتخذ الشركة التدابير الكافية للحفاظ على البيئة	3.88	1.08	%27.89	%77.60	.000	2.99	معنوي
تعمل الشركة على تخفيض كمية النفايات من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام	3.23	1.08	%33.45	%64.50	.000	1.99	معنوي
تعمل الشركة على تحسين كفاءة استخدام الموارد مثل الماء والطاقة والمواد الخام	3.55	1.07	%30.21	%71.00	.000	−2.31	معنوي
المتوسط العام لعبارات قياس البعد البيئي	3.64	0.82	%22.53	%72.8	.000	4.572	معنوي
ثالثًا: المتغير التابع (التنمية المستدامة) تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في خلق فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الاجتماعية	3.59	0.89	%25.01	%71.90	.000	5.88	معنوي
تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تقليل المخاطر الاجتماعية والبيئية التي تواجهها الشركة	3.57	0.87	%24.37	%71.40	.000	6.11	معنوي
تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين التعليم والصحة والقوى العاملة	3.96	0.74	%18.72	%79.24	.000	11.5	معنوي
تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة من خلال مشروعات مثل	3.58	1.00	%28.13	%71.65	.000	5.13	معنوي

عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	t	Sig	النتيجة
ترشيد استهلاك الطاقة والمياه وإعادة التدوير							
تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة الحياة من خلال المشاريع التي توفر خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والترفيهية	3.36	1.08	%32.32	%67.34	.004	2.99	معنوي
تُسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية	3.33	1.08	%32.62	%66.56	.006	1.99	معنوي
المتوسط العام لعبارات قياس التنمية المستدامة	3.57	0.734	%20.56	%71. 4	.000	6.61	معنوي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

ومن الجدول (6) السابق يتضح ما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات قياس البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية 3.72 بانحراف معياري قدره 0.581، كما بلغت قيمة التشتت النسبي معبرًا عنها بمعامل الاختلاف 15.63%، وبلغت الأهمية النسبية 74.38%، وهي نسبة مرتفعة، كما بلغت درجة الموافقة (موافق).
- بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات قياس البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية 3.53 بانحراف معياري قدره 0.638، كما بلغت قيمة التشتت النسبي معبرًا عنها بمعامل الاختلاف 18.07%، وبلغت الأهمية النسبية 70.60% وهي نسبة مرتفعة، كما بلغت درجة الموافقة (موافق).
- بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات قياس البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية 3.64 بانحراف معياري قدره 0.82، كما بلغت قيمة التشتت النسبي معبرًا عنها بمعامل الاختلاف 22.53%، وبلغت الأهمية النسبية 72.8% وهي نسبة مرتفعة، كما بلغت درجة الموافقة (موافق).
- بلغت قيمة المتوسط العام لعبارات قياس التنمية المستدامة 3.57 بانحراف معياري قدره 0.734، كما بلغت قيمة التشتت النسبي معبرا عنها بمعامل الاختلاف 20.56%، وبلغت الأهمية النسبية 71.4% وهي نسبة مرتفعة، كما بلغت درجة الموافقة (موافق).

الجدول 7

مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	معامل الارتباط	نوع وقوة العلاقة	الدلالة الإحصائية	النتيجة
البعد الاقتصادي	**0.675	طردي – قوي	0.000	معنوي
البعد الاجتماعي	**0.753	طردي – قوي	0.000	معنوي
البعد البيئي	**0.644	طردي – قوي	0.000	معنوي

**دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 1%.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V28.

يتضح من الجدول (7) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين متغير البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين متغير البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين متغير البعد البيئي والتنمية المستدامة.
- بلغت قيمة Sig (الدلالة الإحصائية) أقل من 1% لكافة المتغيرات؛ وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المتغير المستقل مع المتغير التابع.

نموذج الانحدار الذي يحكم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحث نموذج الانحدار، انظر الجدول (8).

الجدول 8

تقديرات نموذج الانحدار المتعدد لبيان أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة

التقديرات	β	t	Sig.	معامل الارتباط المتعدد	0.801
الثابت	.552	3.589	<.001	**معامل التحديد المعدل Adj R^2**	0.637
البعد الاقتصادي	.268	4.428	<.001		
البعد الاجتماعي	.386	8.610	<.001	**F**	140.991
البعد البيئي	.170	3.298	<.001	**(Sig.)**	** <001

**دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 1%.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V28.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة، والتنمية المستدامة كمتغير تابع؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0,80، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1%.
- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.637؛ مما يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة تفسر التغير في المتغير التابع متمثلًا في التنمية المستدامة بنسبة 64% تقريبًا.
- تعبر قيمة t عن قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية 1%؛ مما يعكس وجود تأثير معنوي لأبعاد متغير المسؤولية الاجتماعية، كما تشير أيضًا إلى أن هذا التأثير لا يمكن أن يصل إلى الصفر، بمعنى أن هذا التأثير جوهري.
- تشير قيمة اختبار "ف" (F–test) إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 140.991، وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، وتدل على جودة نموذج العلاقة.
- يعتبر خط الانحدار ملائمًا للبيانات، ومعبرًا عن العلاقة بين المتغيرات، ويتضح ذلك من قيمة معنوية الاختبار، مما يعكس القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية.

الفرص والتحديات الكامنة

من خلال التحليل السابق، وبناء على نتائج الاستبيان السابق الذي يوضح أن هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وبين التنمية المستدامة، قامت الدراسة باستخدام التحليل الرباعي الذي يشمل نقاط القوة والضعف، والفرص الكامنة، والتحديات، كما يتضح من الجدول (9).

الجدول 9

تحليل رباعي لدور المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر لتحقيق التنمية المستدامة

	نقاط القوة	نقاط الضعف
عوامل داخلية	• **التزام الشركات الكبرى.** هناك العديد من الشركات الكبرى العاملة في مصر –منها 30 شركة مدرجة على مؤشرESG– تطبق مبادرات متعددة للمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز التنمية المستدامة. • **البيئة التشريعية.** منح قانون الاستثمار الشركات –أيا كان حجمها أو غرضها أو شكلها القانوني– عددًا من	• **التطبيق غير المنظم.** بسبب تعدد الجهات التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تشتت الجهود. • **ضعف الحوافز.** بالنسبة للحوافز المادية، لا يزيد حد الإعفاء الضريبي عن 10% من قيمة صافي الأرباح السنوية مقابل توجيهه إلى الأنشطة الاجتماعية. وبالنسبة للحوافز المعنوية توقفت المسابقة السنوية التي أطلقتها

	الحوافز لتشجيعها على الالتزام بمسؤوليتها المجتمعية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. • **البيئة الاقتصادية.** دشنت البورصة المصرية أول مؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ لتتبع أداء الشركات وفقًا للجوانب البيئة والمجتمعية وحوكمة الشركات ESG، والذي يعرف بمؤشر التنمية المستدامة، مما يزيد الولاء لمنتجات الشركات. • **تزايد الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.** أظهرت مبادرات المسؤولية الاجتماعية على مستوى الجهات الحكومية ومنظمات الأعمال زيادة الوعي في المجتمع بأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عام 2018 لاختيار الشركات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية. • **محدودية دور منظمات الأعمال.** لا يزال دور منظمات الأعمال في تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات محدودًا مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة. • **احتمالية إساءة الاستخدام من جانب بعض الشركات أو بعض رجال الأعمال.** وذلك باستخدام دورهم في المسؤولية الاجتماعية لأغراض الترويج والدعاية السياسية؛ الأمر الذي يمكن أن يقلل من دور هذه الآلية في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة.
عوامل خارجية	**الفرص**	**التحديات**
	• **تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** من خلال المساهمة في مواجهة الفقر والبطالة، وخاصة في المناطق النائية، وفي تمكين المرأة، وتحسين المناخ، والإسهام في إيجاد الحلول لقضايا البيئة. • **المساهمة في تطوير البحث العلمي.** حيث يمكن أن تسهم المؤسسات الخاصة والعامة والمؤسسات غير الهادفة للربح في الارتقاء بعملية البحث العلمي، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. • **الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.** أهمها التحوط ضد الفساد وسوء الإدارة، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في الحياة الاقتصادية. • **الدعم الدولي.** إمكانية الحصول على دعم وتمويل من المؤسسات الدولية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية. • **توفير الحماية للشركات.** يحقق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات حماية شبيهة بالتأمين من خلال بناء السمعة الجيدة، وتوفير المرونة للشركة خلال الأزمات.	• **الأزمات الاقتصادية العالمية.** يمكن أن تؤثر سلبًا على قدرة الشركات على الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية. • **ضعف مشاركة القطاع الخاص ودوره في الإنفاق على البحث العلمي في مصر.** مع الحاجة المتزايدة للاهتمام بالبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة. • **مخاوف الشركات من ارتفاع تكاليف تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتكاليف الإفصاح المرتبطة بها.** قد تكون التكاليف المرتبطة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية عبئًا على بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة. • **التحديات البيئية.** قد تتطلب موارد كبيرة لمواجهتها. • **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية المرتبطة بقضايا حماية المستهلك والعاملين والبيئة.** الأمر الذي يمثل تحديا أمام الشركات المتوسطة والصغيرة بسبب زيادة التكاليف المرتبطة باستجابتها لتلك الضغوط.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المقابلات الشخصية مع بعض مسؤولي الشركات التي شملتها عينة الدراسة.

نتائج الدراسة

بناء على التحليل السابق للأدبيات، وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية، التي شملت إجراء استبيان، وعمل مقابلات مع عدد من مسؤولي الشركات؛ بهدف إجراء تحليل رباعي لنقاط القوة والضعف والتحديات والفرص المتعلقة بدور المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء على الدروس المستفادة

من التجارب الدولية الرائدة التي استعرضتها الدراسة، انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

- أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وبين التنمية المستدامة؛ مما يؤكد ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه الشركات في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، بما يُمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مواجهة مشكلات الفقر، والبطالة، وعمالة الأطفال، وخاصة في المناطق النائية، والمساهمة في مواجهة القضايا البيئية المختلفة.
- تجب الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، فبالرغم من تزايد الاهتمام في مصر بتعزيز دور الشركات في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، بيد أنه هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الدولية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تلعب منظمات الأعمال دورًا مهمًّا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما يمكن توجيه مزيد من الاهتمام بالجانب التشريعي بهدف منح المزيد من الحوافز المادية للشركات؛ لتشجيعها على تقديم مبادرات متميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وبحيث يراعى ألا يترتب على الاهتمام بالجانب التشريعي أية أعباء إضافية على الشركات، كما يجب الاهتمام بتقديم الحوافز المعنوية ممثلة في المسابقات والجوائز الموجهة للشركات المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت التجارب الدولية ارتباط نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بوجود جهات منظمة تصل إلى إنشاء وزارة مختصة –كما في تجربة المملكة المتحدة– تتولى تنسيق الجهود في هذا المجال. كما يمكن أن تسهم المسؤولية الاجتماعية مساهمة فعَّالة في تخفيض معدل البطالة، كما في تجربة الدنمارك، وأن تسهم في دعم البحث العلمي، كما في تجربة الهند.

أوضحت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر شهدت تطورًا كبيرًا خلال السنوات الماضية؛ حيث اهتم المشرع بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتضمن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 مادة منفصلة لدعم المسؤولية المجتمعية، كما أطلقت البورصة المصرية مؤشر S&P/ EGX ESG الذي يُعدُّ خطوة رائدة في اتجاه التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما أكدت الدراسة زيادة الوعي والاهتمام من جانب الجهات الحكومية ومنظمات الأعمال بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

أوضحت الأدبيات أن البحث العلمي الأساسي يعتبر من أهم السلع العامة التي يمكن إنتاجها من قبل الأفراد؛[13] ومن ثَمّ، فإن الشركات يمكنها أن تلعب دورًا مهمًّا في دعم وتمويل البحث العلمي في المجالات المختلفة، خاصة أن رؤية مصر 2030 أشارت إلى الفجوة بين الخطط التنموية وبين أولويات البحث العلمي، وإلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على تمويل البحث العلمي.

كشفت الدراسة أن الاهتمام بتحليل المسؤولية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي لا يزال محدودًا في الأدبيات العربية، وخاصة بالنسبة لتأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر على توفير السلع العامة، وعلى موضوعات البطالة والفقر، وعلى القضايا المرتبطة بعدالة التوزيع، وغيرها من القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية.

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود العديد من التحديات التي تواجه تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة؛ فبشكل عام، يمكن أن تؤثر الأزمات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي سلبًا على قدرة الشركات على الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية، كما كشفت الدراسة وجود تعدد غير منظم للجهات الحكومية وغير الحكومية التي تولي اهتمامًا بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ مما يؤدي إلى تشتت الجهود المبذولة في هذا المجال. وأكدت الدراسة الحاجة إلى وجود خطة لتعزيز دور الشركات في دعم البحث العلمي، وأوضحت أن هناك تحديات ترتبط بمخاوف الشركات من ارتفاع تكاليف تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ويزيد من تلك المخاوف الضغوط الحكومية والشعبية المرتبطة بقضايا حماية المستهلك، والعاملين، والبيئة، والتي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف اللازمة لمواجهة التحديات البيئية.

الآليات المقترحة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر

انتهت الدراسة إلى مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز دور المسؤولية المجتمعية للشركات في مصر وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتتمثل تلك الآليات فيما يلي:

- تلعب الحكومات دورًا أساسيًّا في تحديد السياسات الداعمة في مجال التنمية المستدامة؛ سواء السياسات التشريعية أو السياسات التجارية والمالية، بما يسهم في تهيئة المناخ الملائم لتشجيع الشركات على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية.
- ضرورة توحيد الجهود غير المنظمة للجهات المختلفة الحكومية، وغير الحكومية، والخاصة، في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتحديد أدوار تلك الجهات بدلًا من التعدد غير المنظم لتلك الجهود، كما يجب أن يتم تنسيق تلك الجهود من خلال كيان مؤسسي؛ لضمان توفير الخدمات المرتبطة بالاحتياجات

[13] سبقت الإشارة في الأدبيات إلى الفرق بين السلع العامة النقية والسلع العامة غير النقية، وأن السلعة العامة قد تكون سلعة عامة نقية في ظروف ما، بينما تتحول إلى سلعة شبه عامة تحت ظروف أخرى.

الفعلية للمجتمع، وعدم تضارب اختصاصات الجهات المختلفة، وعدم تكرار تلك الخدمات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء جهة مستقلة تقتصر مسؤوليتها على تنمية دور المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء لجنة عليا تتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء، تكون مهمتها وضع خطة شاملة للاستفادة من الجهود المختلفة في هذا المجال، والتنسيق بين الجهات المعنية، ويجب أن تضم تلك اللجنة في عضويتها ممثلين عن كافة الوزارات، والجهات الحكومية وغير الحكومية، والخاصة ذات الصلة. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء وزارة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، كما في تجربة المملكة المتحدة.

- تفعيل دور مؤسسات الأعمال في تقديم كافة أشكال الدعم للشركات؛ لتشجيعها على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية.
- إلزام منظمات الأعمال بضرورة تضمين المؤشرات غير المالية في تقاريرها السنوية، والالتزام باحترام المعايير البيئية، والاجتماعية، والحوكمة.
- توجيه مزيد من الاهتمام بالجانب التشريعي بهدف منح مزيد من الحوافز المادية للشركات؛ لتشجيعها على تقديم مبادرات متميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يمكن النظر في رفع حد الإعفاء الضريبي للشركات، والذي لا يزيد عن 10% من الأرباح السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم كحافز مادي للشركات لتوجيه مزيد من الاهتمام إلى دورها المجتمعي. بصفة عامة، يجب مراعاة ألا يترتب على الاهتمام بالجانب التشريعي إضافة أية أعباء على الشركات.
- ضرورة الاهتمام بتقديم الحوافز المعنوية ممثلة في المسابقات والجوائز الموجهة للشركات المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا السياق، يمكن إحياء المسابقة السنوية لاختيار الشركات الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتي كانت تنظمها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما سبق الإشارة. كما يمكن منح شهادات رسمية لتلك الشركات كحافز معنوي اعترافًا بدورها في تنمية وتطوير المجتمع.
- دراسة تجربة الدنمارك في تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإسهام في تخفيض معدل البطالة.
- وضع خطة شاملة وتقديم الحوافز الملائمة؛ لضمان زيادة إسهام القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي في المجالات المختلفة، ويمكن الاستفادة من تجربة الهند في هذا المجال، حيث ساهمت الشركات الهندية في توفير التدريب لطلبة كليات الهندسة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتأسيس ما يقرب من 1000 مكتبة ومركز علمي.

- الاهتمام بتوعية الشركات بالمزايا المترتبة على التزام الشركات تجاه المجتمع، مثل: بناء السمعة الجيدة، والتخفيف من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، وجذب المستهلكين المسؤولين اجتماعيًا، وما إلى ذلك من المزايا، والتقليل من المخاوف التي قد تكون قائمة بشأن العواقب الاقتصادية الأخرى قصيرة وطويلة المدى المرتبطة بالتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، والتي يمكن تجنبها من خلال توخي الحذر عند تحديد المدى الذي يمكنها أن تمارس فيه الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، كما أوضحت الدراسة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال من خلال المؤتمرات العلمية، والإعلام، والصحافة، كما يمكن الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي قامت بتأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية، كما سبقت الإشارة.
- يجب توجيه مزيد من الاهتمام بتوعية الشركات المدرجة في البورصة المصرية بالمزايا المتعددة التي يمكن للشركات المدرجة على مؤشر البورصة للمسؤولية المجتمعية ESG الحصول عليها مثل: حزم التمويل الخاصة بالاستثمار الأخضر، وإمكانية الإدراج المزدوج لأسهم تلك الشركات في أسواق المال، وغيرها من المزايا التي تقدمت الإشارة إليها؛ وذلك للتقليل من الآثار السلبية للمخاوف المتعلقة بارتفاع تكاليف الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية؛ لدعم مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- يجب توجه مزيد من الدراسات في مصر والمنطقة العربية لدراسة وتحليل المسؤولية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي، وذلك في ضوء الاهتمام المتزايد خلال السنوات الأخيرة على المستوى العالمي بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الدراسات التي تتناول المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال هذا المنظور.

الخاتمة

أكدت الدراسة تزايد الاتجاه لتحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتبين من معالجة الأدبيات التي تعرضت للمسؤولية الاجتماعية للشركات من هذا المنظور أن قضايا مثل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة، والعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومستويات التنمية الاقتصادية، والفقر، والبطالة، والرفاهة الاقتصادية، بدأت تحتل أهمية واضحة في تحليل الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، من وجهة نظر الاقتصاديين خلال السنوات الماضية.

وأكدت الدراسة تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، وألقت الضوء على الجهود المختلفة للجهات الحكومية، وغير الحكومية، والقطاع الخاص في هذا المجال. كما أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبين المسؤولية الاجتماعية للشركات،

وخلصت إلى أن هناك حاجة لتوحيد جهود الجهات المختلفة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة؛ لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بمنح المزيد من الحوافز للشركات؛ لتشجيعها على الاهتمام بقضايا المجتمع. وفي هذا السياق؛ أكدت الدراسة ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تشجيع البحث العلمي في المجالات المختلفة.

ويقترح أن تتناول الأبحاث والدراسات المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر تقييم تأثيرها على مستويات الفقر والبطالة، وغيرها من القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية، بمزيد من التحليل وبشكل أكثر تفصيلًا، وأن تركز الدراسات المستقبلية على دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على توفير السلع العامة في مصر.

المراجع

المراجع العربية

الأسرج، حسين عبد المطلب. (2015). *المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول*. https://www.researchgate.net/publication/275022499

بلبع، محمد عيد. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. *المجلة العربية للإدارة*، *38*(4)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. https://aja.journals.ekb.eg/article_22446_6c735dfd2638c98b4d6906feae860471.pdf

بوبكر، بسام، والجودي، سارة. (2015). *المالية العامة*. قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى.

السائح، محمد المهدي. (2020). *السلع العامة والنشاط الحكومي*. *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي*. جامعة اليرموك، الأردن. https://iefpedia.com/arab/?p=43821

السقا، محمد إبراهيم. (2011). *مصطلحات اقتصادية 4: السلع العامة*. مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون. http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/02/4.html

الدالي، أمل. (2021). تصميم استراتيجية لإدارة أخطار الاختيار العكسي والخطر المعنوي في شركات التأمين. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، *22*(2)، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر. https://jsst.journals.ekb.eg/article_153650.html

رميلي، سناء محمد رزق. (2016). أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، *20*(4)، كلية التجارة، جامعة عين شمس. https://atasu.journals.ekb.eg/article_49231_a45f55106110b627c73814b1a11ee053.pdf

زكي، وليد رشاد. (2015). مفهوم رأس المال الاجتماعي. *المجلة الاجتماعية القومية*، *52*(1).

عبد الفتاح، عز حسن سيد. (2008). مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS. جامعة الملك عبد العزيز، دار خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

عيسى، فؤاد محمد (2010). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/05/

فاتح، غلاب؛ وهيبة، ختيرى. (2020). التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، *5*(1)، 13-34. جامعة محمد بو ضياف المسيلة، الجزائر. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118584

منشورات قانونية، قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 واللائحة التنفيذية للقانون. (2024). https://manshurat.org/node/14680

المغربل، نهال، وفؤاد، ياسمين. (2008). *المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية*. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل رقم (138)، 14-16. https://eces.org.eg/

واصل، علياء عبد الحميد محمد. (2023). أثر تواجد الشركات بالمؤشر المصري للاستدامة EGX ESG/ S&P على عدم تماثل المعلومات: الدليل من البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*. *5*(3)، 130-180، جامعة قناة السويس، مصر. https://sjar.journals.ekb.eg/article_322786.html

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2023). *الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المحدثة*، إصدار 2023. https://mped.gov.eg

يسري، هبة. (2021). *السياسات الحكومية في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات*. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. دراسة غير منشورة.

المراجع الأجنبية

Abdelmalak, D. (2024). *The effect of ESG on indices' and firms' performance. A global and an Egyptian context*. Master's Thesis, the American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/etds/2187

Aboud, A., & Diab, A. (2019). The financial and market consequences of environmental, social, and governance ratings: The implications of recent political volatility in Egypt. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, 10*(3), 498-520. https://doi:10.1108/SAMPJ-06-2018-0167

Anomaly, J. (2015). Public goods and government action. *Politics, Philosophy & Economics*. *14*(2), 109–128. Duke University, USA. https://doi.org/10.1177/1470594X1350541

Benabou, R., & Tirole, J. (2010). individual and corporate social responsibility. *Economica*, 77-1-19. Doi:10.1111/j.1468-0335.2009.00843.x

Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). Mandatory CSR and sustainability reporting: economic analysis and literature review. *Review of Accounting Studies,* 26, 1176-1248. https://doi.org/10.1007/s11142-021-09609-5

Crifo, P., & Forget, V. (2012). *The economics of corporate social responsibility: A Survey.* Ecole Polytechnique, Department d'Economie, Cedex, Paris. http://www.economie.polytechnique.edu/

Global Sustainable Investment Alliance. (2023). *Global Sustainable Investment Review-2022*. https://www.gsi-alliance.org/members-resources/

Heal, G. (2005). *Corporate social responsibility: An economic and financial framework.* The Geneva Papers. 30, 387-409. The International Association for the Study of Insurance Economics. www.palgrave-journals.com/gpp

Kitzmueller, M. (2010). *Economic perspectives on corporate social responsibility*. Ph. D. Thesis, Department of Economics, European University Institute. Florence.

Kitzmueller, M., & Shimshack, J. (2012). Economic perspectives on corporate social responsibility. *Journal of Economic Literature. 50*(1), 51–84, American Economic Association. DOI:10.1257/jel.50.1.51

Leach, J. (2010). *A course in public economics.* Cambridge University Press. https://doi.org/10/1017/CBO9780511754180

Lee, S., & Singal, M. (2021). Does corporate social responsibility matter during crises? *Boston Hospitality Review*. School of Hospitality Administration, Boston University. www.Bu.edu/bhr

Liang, H., Renneboog, L. (2020). *Corporate social responsibility and sustainable finance: A review of the literature.* ECGI Working Paper Series # (701/2020). www.ecgi.global/content/working-papers

Lins, K. V., Servaes, H., & Tamayo, A. (2017). Social capital, trust, and firm performance: The value of corporate social responsibility during the financial crisis. *The Journal of Finance*, *IXXII*(4), The Journal of the American Finance Association. Doi: 10.1111/jofi.12505

McWilliams, A. (2014). *Economics of corporate social responsibility.* The International Library of Critical Writings in Economics Series, Edward Elgar Research Collection. Edward Elgar Publishing. ISBN: 978 1 78347 1430.

Refaat, S. (2014). *Corporate social responsibility in Egypt: A study on the current practice, challenges, and potentials*. Master's Thesis, The American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/etds/1319

Reinhardt, F. L., & Stavins, R. N., & Vietor, R. H. K. (2008) Corporate social responsibility through an economic lens. *Review of Environmental Economics and Policy, 2*(2), 219–239. Oxford University Press on behalf of the Association of Environmental and Resource Economists. doi:10.1093/reep/ren008

San Diego, C. J.G. (2013). *Limitations and fallacies of Friedman's 1970 opinions about corporate social responsibility in the context of business operating in New Zealand Today*. https://www.researchgate.net/profile/Chino-Jose-San-Diego

Schmitz, J., & Schrader, J. (2015). Corporate social responsibility: A microeconomic review of the literature. *Journal of Economic Surveys, 29* (1), 27–45. John Wiley & Sons. DOI: 10.1111/joes.12043

Schwartz, M. S., & Kay, A. (2023). The COVID-19 global crisis and corporate social responsibility. *Asian Journal of Business Ethics. 12*, 101-124. https://doi.org/10.1007/s13520-022-00165-y

Stern, D. I., (2004). Environmental Kuznets Curve. *Encyclopedia of Energy.2,* Elsevier Inc. 517-525. https://doi.org/10.1016/B0-12-176480-X/00454-X

Steurer, R., Martinuzzi, A., & Margula, S. (2012), Public policies on CSR in Europe: Themes, instruments, and regional differences. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*,*19*, 206-227, Wiley Online Library. DOI:10.1002/CST.264

World Bank. (2005). *Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia*. Working Paper, Washington, D.C. https://documents1.worldbank.org/curated/en/257431468093573048/pdf/358740rev0CSR0in0Europe01PUBLIC1.pdf

المواقع الإلكترونية

موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2024). https://www.investinegypt.gov.eg/english/Pages/default.aspx

موقع البورصة المصرية. (2024). https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx

موقع اتحاد الصناعات المصرية. (2024). http://www.fei.org.eg/index.php/ar/units-ar/csr-arموقع وزارة البترول. (2024). https://www.petroleum.gov.eg/

موقع وزارة التضامن الاجتماعي. (2024). https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=908

موقع وزارة الصحة. (2024). https://www.mohp.gov.eg/

موقع البنك المركزي. (2024). https://www.cbe.org.eg/ar/csr

موقع اتحاد الصناعات المصرية. (2024). https://www.fei.org.eg/index.php/ar/about-fei-ar

الملاحق

(أ) استمارة الاستبيان

عبارات القياس	موافق جدًا (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق تمامًا (1)
أولًا: البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية					
تلتزم الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة.					
تسعى الشركة من خلال صياغة الأهداف العامة التي تحقيق التنمية المستدامة.					
تعمل الشركة بصورة مستمرة على تحسين صورتها وسمعتها.					
تعمل الشركة على تحسين العلاقات مع العملاء والموردين والمجتمع.					
تعمل الشركة على جذب واستقطاب الموظفين ذوي الكفاءة.					
تعمل الشركة على تعزيز فرص النمو والتوسع.					
تعمل الشركة على تقليل المخاطر وتحسين الاستقرار.					
تسعى الشركة نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.					
تسعى الشركة نحو التميز عن منافسيها في السوق.					
ثانيًا: البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية					
تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم بيئة العمل الداخلية.					
تلتزم الشركة بالقوانين المتعلقة بالرعاية الصحية للعمال.					
تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم بيئة الأعمال الخارجية.					
تنتهج الشركة نظام عمل أخلاقي مع العاملين بها.					
تضع الشركة دليلا أخلاقيا واضحا بالنسبة للعاملين لديها.					
ثالثًا: البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية					
تدعم الشركة مبادرات استخدام الطاقة المتجددة والمنتجات صديقة البيئة.					
تلتزم الشركة بالقوانين التي تستهدف الحفاظ على البيئة.					
تتخذ الشركة التدابير الكافية للحفاظ على البيئة.					
تعمل الشركة على تخفيض كمية النفايات من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.					
تعمل الشركة على تحسين كفاءة استخدام الموارد مثل الماء والطاقة والمواد الخام.					
رابعًا: المتغير التابع (التنمية المستدامة)					
تساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاريع الاجتماعية.					
تساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تقليل المخاطر الاجتماعية والبيئية التي تواجهها الشركة.					
تساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين التعليم والصحة والقوى العاملة.					
تساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة من خلال مشاريع مثل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه وإعادة التدوير.					
تساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة الحياة من خلال المشاريع التي توفر خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والترفيهية.					
تُساهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية.					

(ب) الأشكال البيانية لاستجابات أفراد عينة الدراسة

الشكل 1

البعد الاقتصادي

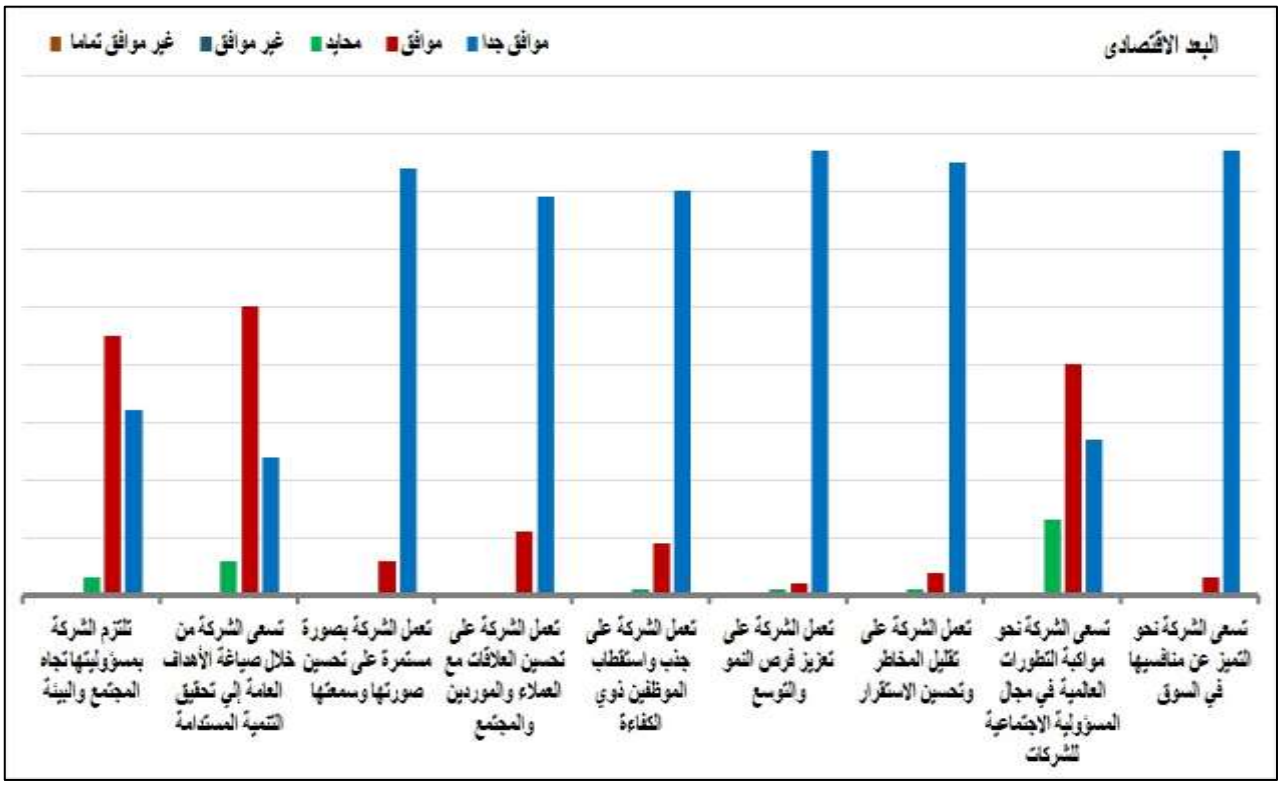

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل 2

البعد الاجتماعي

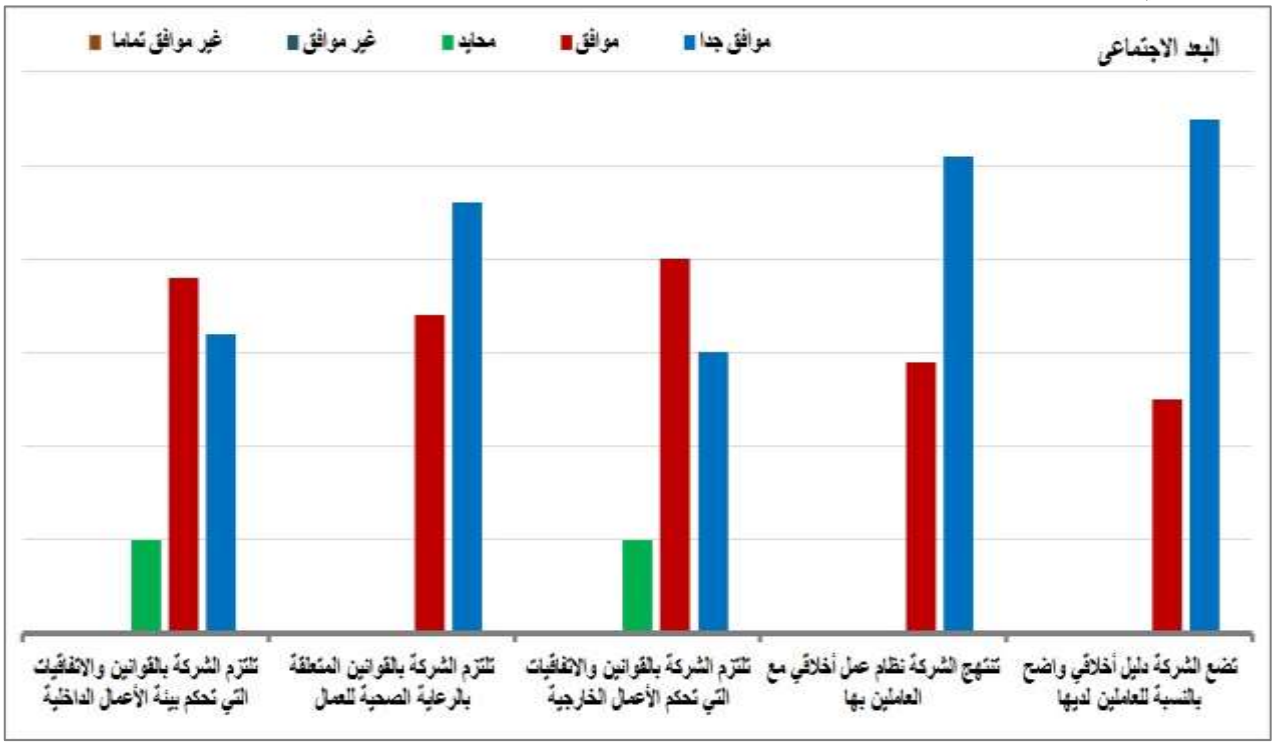

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل 3

البعد البيئي

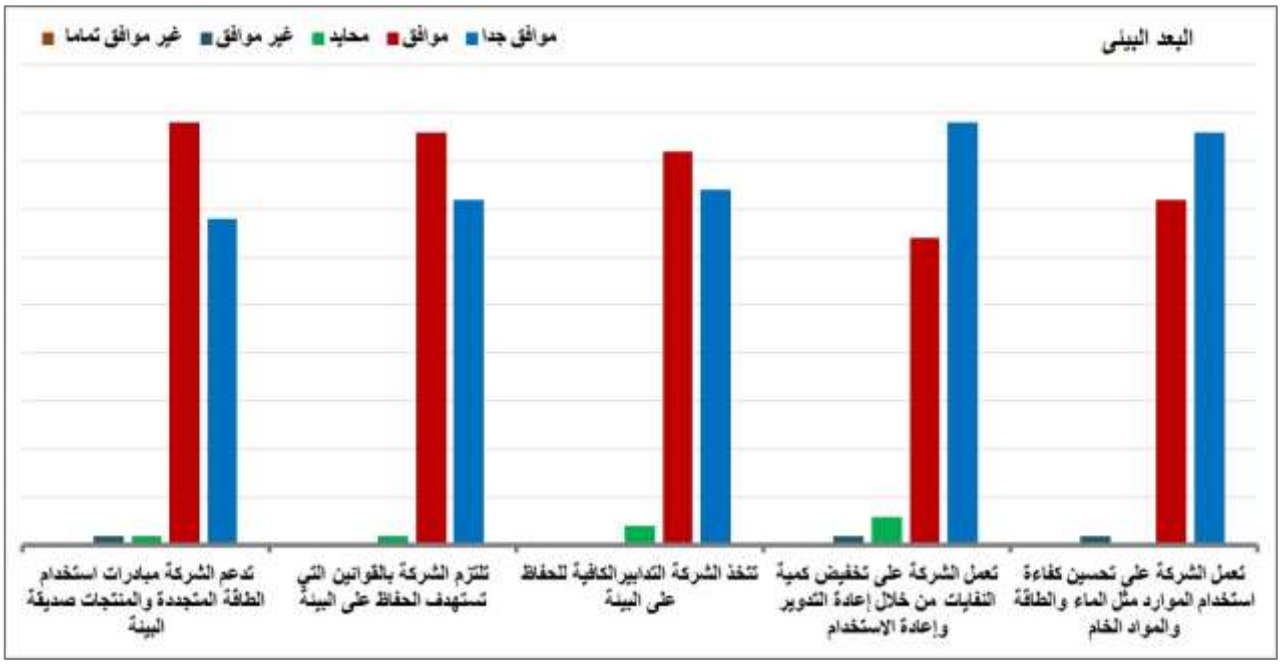

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل 4

التنمية المستدامة

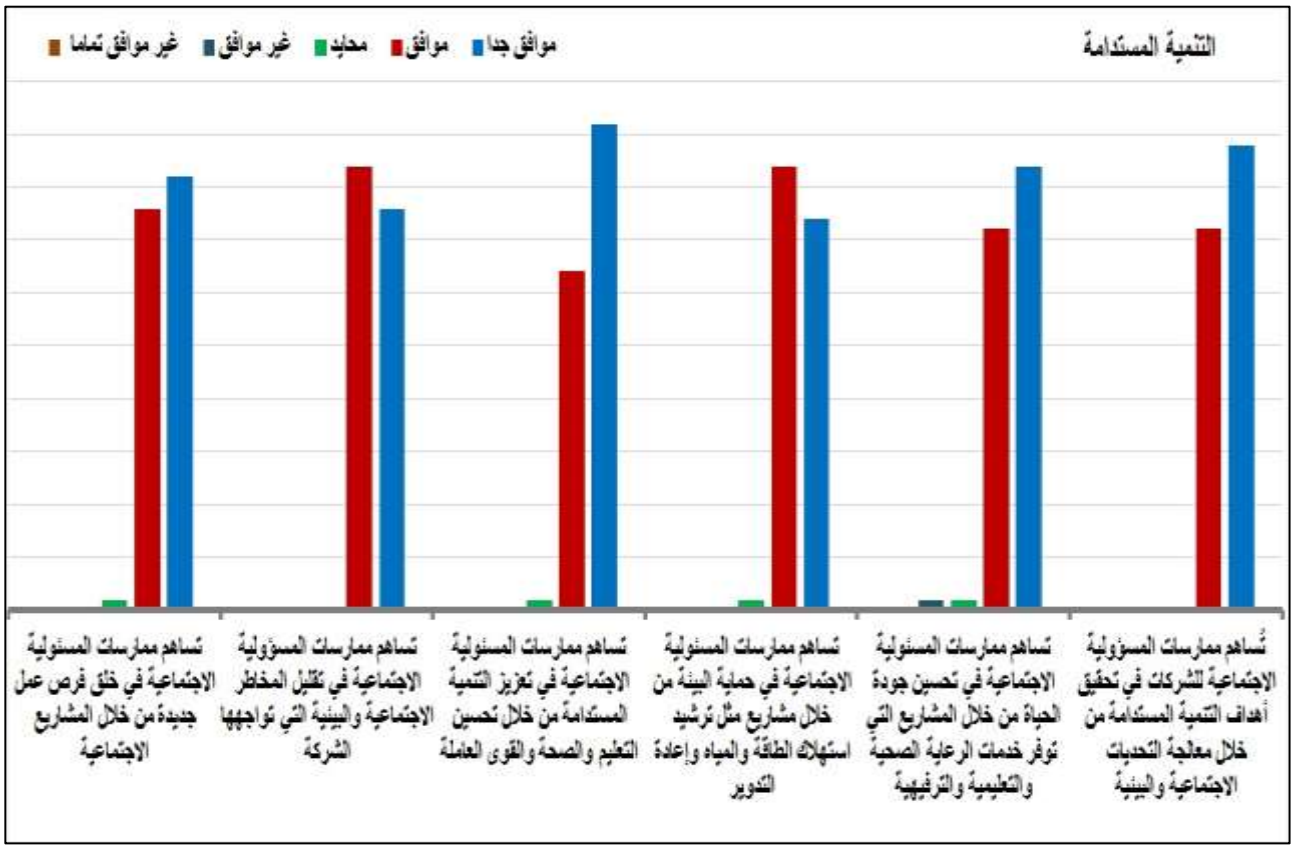

المصدر: من إعداد الباحثة.

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 3 (July 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Mechanisms for Enhancing Corporate Social Responsibility in Egypt from an Economic Perspective

Abstract

This study aims to evaluate corporate social responsibility in Egypt from an economic perspective, and to identify suitable mechanisms for enhancing this role. In this context, the study discusses the reasons for the existence of corporate social responsibility and its impact on the economy. It also analyzes the impact of corporate social responsibility on the provision of public goods, and the impact of economic crises on corporate social responsibility. The study also aims to analyze the relationship between sustainable development in its three economic, social and environmental dimensions, and corporate social responsibility. The study also aims to analyze the relationship between sustainable development in its three economic, social and environmental dimensions, and corporate social responsibility. A field study was conducted, and a questionnaire was designed and distributed to a sample of 80 Egyptian companies. The study also conducted a SWOT analysis to identify the strengths, weaknesses, opportunities and challenges associated with the role of social responsibility in achieving sustainable development. The study revealed a positive and significant relationship between social responsibility in its three dimensions and sustainable development. As a result, the study proposes a set of mechanisms that were identified in light of the lessons learned from international experiences. Most important among these mechanisms is unifying the efforts of the various parties concerned with social responsibility through an institutional entity, with the aim of maximizing the benefits of these efforts.

Keywords: Social capital, governance, moral hazard, green bonds, SWOT analysis